E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/2003/22
11 August 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٥(ب) من جدول الأعمال

منع التمييز

منع التمييز وحماية الشعوب الأصلية

تقرير الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين عن دورته الحادية والعشرين*

الرئيس – المقرر: ميغيل ألفونسو مارتينيس

---

* تُعمَّم المرفقات على النحو الذي وردت به، وباللغة التي وردت بها فقط.

(A) GE.03-15798 020903 040903

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة		١	٣
أولا -	تنظيم أعمال الدورة	٢ - ١٨	٣
ثانيا -	القضايا الرئيسية التي أثارها المشاركون والأعضاء	١٩ - ٩٦	٧
ثالثا -	الاستنتاجات	٩٧ -١٠٢	٢٣
رابعا -	التوصيات	١٠٣-١٢٤	٢٤
المرفقات			
الأول -	قائمة المشاركين		٣٠
الثاني -	قائمة الوثائق		٣٣
الثالث -	قائمة البيانات التي ألقتها وفود المراقبين		٣٥

مقدمة

١- اقترحت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، في قرارها ٢(د-٣٤) المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، إنشاء الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، وأيدت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٩/١٩٨٢ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٨٢، وأذن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء الفريق في قراره ٣٤/١٩٨٢ المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٨٢. ففي ذلك القرار أذن المجلس للجنة الفرعية بأن تشكل كل سنة فريقاً عاملاً يجتمع لغرض:

(أ) استعراض التطورات التي تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، بما في ذلك المعلومات التي يطلبها الأمين العام سنوياً من الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري، ولا سيما منظمات الشعوب الأصلية، وذلك لتحليل هذه المواد وتقديم ما يخلص إليه من استنتاجات وتوصيات إلى اللجنة الفرعية، على أن تراعى، في جملة أمور، الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص للجنة الفرعية السيد خوسيه ر. مارتينيز كوبو المعنون "دراسة مشكلة التمييز ضد السكان الأصليين" (E/CN.4/Sub.2/1986/7 وAdd.1-4)؛

(ب) إيلاء اهتمام خاص لتطوير المعايير التي تتعلق بحقوق السكان الأصليين، مع مراعاة أوجه الشبه والاختلاف في أوضاع السكان الأصليين وتطلعاتهم في جميع أنحاء العام.

أولاً - تنظيم أعمال الدورة

ألف - الحضور

٢- تألف الفريق العامل في دورته الحادية والعشرين من الأعضاء التاليين: السيد ميغيل ألفونسو مارتينيس، والسيدة فرانسواز هامبسون، والسيد الحجي غيسة، والسيدة أنطوانيلا - يوليا موتوك، والسيد يوزو يوكوتا. وحضر الدورة جميع أعضاء الفريق العامل.

٣- وحضر دورة الفريق العامل ممثلون لـ ٣١ دولة من الدول الأعضاء وممثل لدولة غير عضو، وممثلون لـ ١٢ هيئة ووكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ولعدد كبير من منظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية. وبلغ مجموع عدد المشاركين المعتمدين ٨٧١ مشاركاً (انظر المرفق الأول).

٤- ووجِّهت دعوة إلى السيد أُولِه هنريك ماغا، رئيس المحفل الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، لحضور الدورة. وقَبِل الدعوة وألقى كلمة خلال الجلسة الرابعة المعقودة بتاريخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣. كما حضر الدورة السيد وين لورد والسيد آيِتغان كويفي والسيد ويلتون ليتلتشايلد، أعضاء المحفل الدائم.

باء – الوثائق

٥- تم توفير عدد كبير من الوثائق لدورة الفريق العامل الحادية والعشرين (انظر المرفق الثاني).

جيم – افتتاح الدورة

٦- قام السيد بِتراند رامتشاران، المفوض السامي لحقوق الإنسان بالإنابة، بافتتاح دورة الفريق العامل الحادية والعشرين. وأعاد إلى الأذهان المرة الأولى التي حضر فيها ممثلون عن الشعوب الأصلية دورة الفريق العامل في عام ١٩٨٢، مسمياً إياها "قصة القلوب"، حيث تمكنت الشعوب الأصلية أخيراً من سرد حكاياتها للأمم المتحدة. وبيَّن المبادئ الأساسية التسعة التي تستند إليها الحركة المعاصرة لحقوق الإنسان، ذاكراً في هذا الصدد أن من المهم تنفيذ القواعد الدولية لحقوق الإنسان من خلال نظم الحماية الوطنية في كل بلد من البلدان، بما في ذلك مشروع الإعلان عن حقوق الشعوب الأصلية.

٧- وفي معرض ترحيبه بالمشاركين، أكد أهمية ما تنهض به الحكومات من دور لا غنى عنه في ما يدور داخل الفريق العامل من حوار ومناقشات وفي ما تقدمه من تبرعات في صندوق التبرعات، مما يكفل بالتالي مشاركة عريضة من جانب الشعوب الأصلية. وبيَّن أن ممثلي الشعوب الأصلية يحضرون اجتماعات الفريق العامل بأعداد متزايدة باطراد، مما يجعله واحداً من أكبر اجتماعات حقوق الإنسان التي نظمتها المفوضية. ورحَّب بوجهات النظر والمنظورات الجديدة التي طرحها ممثلو الشعوب الأصلية. وأعرب عن ترحيبه بشكل خاص بالسيد ماغا.

٨- وقال إن الولاية المزدوجة المسندة إلى الفريق العامل تُنيط به دوراً فريداً داخل الأمم المتحدة. وإن كل مبادرة اتُخذت بشأن الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة كان مَصدَرُها الفريق العامل، ومثال ذلك الحلول التي قُدمت بشأن قضية حقوق الأراضي التي دامت فترة طويلة والتي أُثيرت خلال الدورة السابقة. وأشار إلى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في الوقت ذاته، والمعروض عليها، في جملة أمور أخرى، تقرير للأمين العام عن آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بالشعوب الأصلية (E/2003/72). ومن المهم في هذا الخصوص وضع منجزات هذا الفريق في الاعتبار. وحثَّ المشاركين على التفكير في طريقة مناسبة لاختتام العقد الدولي، وفي أفضل الطرق لتقييم ما أحدثه من وقع، وفيما يمكن القيام به بخصوص متابعته. واختتم بيانه بسرد الأنشطة التي ستضطلع بها المفوضية في الشهور المقبلة فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. وخلُص إلى القول إن المفوضية ستواصل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية.

دال – انتخاب أعضاء المكتب

٩- انتُخب السيد ألفونسو مارتينيس في الجلسة الأولى للدورة الحادية والعشرين رئيساً – مقرراً بالتزكية.

١٠- وأشاد الرئيس/المقرر، في بيانه الافتتاحي، بالسيدة إيريكا - إيرين دايس التي وجهت الفريق العامل ورأسته لِما يقارب ٢٠ عاماً. ومع ذلك، فهو يرى أنه لا بد من أن تكون الرئاسة بالتناوب. وأشار أيضاً إلى مبادرات أخرى فيما يخص طرائق عمل الفريق العامل الجديدة، الهادفة إلى إجراء مناقشة ذات منحى عملي وتفاعلية بشكل أكثر، والعمل في الوقت ذاته على صيانة مبدأ التوافق في الآراء فيما بين أعضائه. كما يرى أنه من المهم للفريق العامل أن ينظر في طرائق من شأنها أن تكفل التعاون على نحو أوثق بين الآليات الثلاث (الفريق العامل، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، والمحفل الدائم) العاملة حالياً داخل الأمم المتحدة بشأن القضايا التي تواجهها الشعوب الأصلية.

هاء - إقرار جدول الأعمال

١١- نظر الفريق العامل، في جلسته الأولى، في جدول أعماله استناداً إلى جدول الأعمال المؤقت (E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/1).

١٢- واقترحت السيدة هامبسون الفقرة الفرعية الجديدة ٦(هـ) فيما يتعلق بمشكلة حالة حقوق الإنسان للسكان الأصليين في الدول والأقاليم المهدَّدة بالانقراض لأسباب بيئية. وأيد السيد يوكوتا والسيدة موتوك هذا الاقتراح.

١٣- وتم بالتالي إقرار جدول الأعمال المبين أدناه:

١- انتخاب أعضاء المكتب.

٢- إقرار جدول الأعمال.

٣- تنظيم أعمال الدورة.

٤- استعراض التطورات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين:

(أ) المناقشة العامة؛

(ب) الموضوع الرئيسي: "الشعوب الأصلية والعولمة".

٥- وضع المعايير.

٦- مسائل أخرى:

(أ) التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في مجال قضايا السكان الأصليين؛

(ب) متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(ج) استعراض الأنشطة المضطلع بها في إطار العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم؛

(د) حالة صناديق التبرعات.

٧- عرض استنتاجات وتوصيات الفريق العامل في دورته الحادية والعشرين.

١٤- وعقد الفريق العامل ١٠ جلسات علنية خلال دورته الحادية والعشرين.

واو - تنظيم الأعمال

١٥- وافق الفريق العامل، لدى تنظيمه أعماله، على مقترح تقدَّمت به الأمانة، وأيده الرئيس - المقرر، بتشكيل فريق مفتوح العضوية والمشاركة يُعنى بالموضوع الرئيسي، وهو "الشعوب الأصلية والعولمة".

١٦- وفي نهاية المناقشة العامة بشأن البند ٤(ب)، تم تشكيل فريق مفتوح العضوية والمشاركة تحت إشراف السيد غيسة بقصد إعداد مشروع عناصر للتوصيات بموجب البند ٤(ب). والغرض من هذا الفريق هو تعزيز حوار تفاعلي وموجه نحو تحقيق نتائج بين الخبراء والممثلين عن الحكومات ومنظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة.

١٧- وقُدِّمت النتائج التي توصل إليها الفريق المفتوح إلى الجلسة العامة للفريق العامل خلال جلسته الثامنة، وناقشها جميع المشاركين. وجرى تقييم طريقة العمل الجديدة هذه من قِبَل جميع المشاركين وأعضاء الفريق العامل بوصفها طريقة إيجابية جداً.

زاي - اعتماد التقرير

١٨- اعتمد الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين تقريره عن أعمال دورته الحادية والعشرين بتاريخ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

ثانياً – القضايا الرئيسية التي أثارها المشارِكون والأعضاء

١٩- نظراً للقيود المالية الحالية التي تواجهها الأمم المتحدة والحد المقرَّر لطول الوثائق، وهو ١٠ ٧٠٠ كلمة، قرَّر الفريق العامل تنظيم التقرير بناء على ذلك. وبات الجزء الأساسي من التقرير يحوي ملخصاً للقضايا الرئيسية التي أثارها الوفود المراقِبة والمشاركون الآخرون، مع تعليقات الرئيس – المقرر وأعضاء الفريق العامل الآخرين، والتوصيات. وترد في المرفق الثالث قائمة بالمراقبين الذين ألقوا كلمات في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال.

البند ٤- استعراض التطورات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين

البند ٤(أ) – المناقشة العامة

٢٠- اشتملت القضايا التي أُثيرت في إطار هذا البند على ما يلي: الحق في الأرض والتحكم بالموارد الطبيعية، بما في ذلك الحق في صون الموارد الطبيعية؛ وأنشطة الشركات عبر الوطنية؛ وجوانب مختلفة للحق في تقرير المصير؛ وإقامة العدل، والحق في الحفاظ على الثقافة واللغة والتقاليد وأسلوب الحياة؛ والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة منها وفقاً لوجهات نظر السكان الأصليين واهتماماتهم؛ والاعتراف الرسمي والقانوني بالسكان والأطفال والشباب من الشعوب الأصلية؛ والقضايا ذات الصلة بالصحة، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ورئي أن المبادرة إلى اعتماد مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية هو أمر مهم جداً فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية.

٢١- وتضمنت العديد من الكلمات دعوات إلى الاعتراف بحق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها. وأكد عدة ممثلين للشعوب الأصلية، من أماكن من بينها إكوادور وسورينام وكندا أنه، بالرغم من الاعتراف اعترافاً رسمياً بالشعوب الأصلية في التشريعات الوطنية والقانون الدستوري، لا يزال تنفيذ هذه السياسات من الناحية العملية يشكل تحدياً. وزعم مراقب عن جماعة السكان الأصليين لجزيرة بيتكيرن أن تدخل شرطة وزارة الدفاع البريطانية يجعل من المجتمع الذي يعيش على هذه الجزيرة الصغيرة من أكثر المجتمعات الخاضعة لمراقبة الشرطة في العالم.

٢٢- وأبلغ عدد من المشاركين من السكان الأصليين، من أماكن من بينها أستراليا وغواتيمالا والفلبين والكاميرون وكندا والولايات المتحدة الأمريكية عن أن حكوماتهم قد تقاعست عن حماية حقوق الشعوب الأصلية وأنه تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان. وادعوا أن الحكومات، ولا سيما السلطات العسكرية، تخل بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، من خلال أمور منها عمليات الاعتقال والقتل التعسفية وبإجراءات موجزة واستخدام العنف وتشريد الشعوب الأصلية قسراً ومصادرة ممتلكاتها العامة والفردية أو حرمانها من الحصول عليها. وذكروا كذلك

أن الصـــراعات الداخلـــية والإقليمـــية وتشريعات مكافحة الإرهاب غالباً ما تستخدم كمبررات لإنكار حقوق الشعوب الأصلية.

٢٣- وشـــدَّد عـــدد من المراقبين عن السكان الأصليين من أماكن أخرى من بينها الاتحاد الروسي وإكوادور وإندونيسيا وبنغلاديش وبيرو ونيبال ونيوزيلندا، على أهمية الاعتراف بحقهم في الأرض والتحكم بالموارد الطبيعية. وفي هذا الخصوص، رئي أن الأنشطة التي تضطلع بها بعض الشركات عبر الوطنية تُلحق الضرر بالشعوب الأصلية، وزُعـــم أن الحكومـــات لا تـــأخذ الشعوب الأصلية بنظر الاعتبار، ولا سيما أنها لا تشركهم في عمليات اتخاذ القـــرارات. ووردت عدة إشارات، وخاصة إلى منطقة الأمازون، حيث اعتُبر استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً مفـــرطاً أمـــراً وبـــيلاً. وكانت هناك دعوة لإسراع الفريق العامل في اختتام الأعمال المتعلقة بالمبادئ التوجيهية للشركات عبر الوطنية التي يجري الاضطلاع بها في اللجنة الفرعية، وأنشطة وضع المعايير وذلك بناء على موافقة حرة ومسبقة عن علم.

٢٤- كمـــا أكـــد العديد من المتحدثين أهمية التعليم والتدريب المهني بالنسبة للأطفال والشباب من السكان الأصـــليين في أقاليمهم وقالوا إنه ينبغي للمناهج المدرسية أن تتضمن ما يكفي من المعلومات عن تاريخ الشعوب الأصـــلية وثقافتها وتقاليدها. ويلزم تضمين المناهج الدراسية لغات الشعوب الأصلية، وأية محاولات لتغيير الهوية الثقافية لأطفال وشباب الشعوب الأصلية هي غير مقبولة.

٢٥- كمـــا تُعتبر مسألة التمييز المؤسسي ضد الشعوب الأصلية حقيقة واقعة في العديد من البلدان. وفي هذا الصدد، أُشير إلى المشاكل المقترنة بإقامة العدل، بما فيها الاحتجاز التعسفي، والحصول على الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، بما فيها معالجة الشعوب الأصلية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٦- وأشـــار العديـــد من ممثلي الشعوب الأصلية في كلماتهم إلى أهمية ما يضطلع به المقرر الخاص اللجنة من عمـــل. ودعوا كثيراً من الحكومات إلى توجيه دعوة إلى المقرر الخاص للقيام بزيارة رسمية. وأشاد به العديد من الممثلين على ما أعده من تقارير وقالوا إنهم يتطلعون إلى التعاون معه.

٢٧- وأفـــاد عدة ممثلين حكوميين عن حدوث عدد من التطورات الإيجابية. وأبلغ المراقب عن الاتحاد الروسي عـــن إنشـــاء هيئات تنسيقية للأنشطة التي تشمل شعوب الشمال الأصلية وقال إن الاضطلاع بمشاريع مشتركة والتعاون هما المبدآن اللذان تسترشد بهما هذه الهيئات.

٢٨- وأبلـــغ المراقب عن كندا عما يُضطلع به من أنشطة في بلاده وسلَّط الضوء على مؤتمر للبحوث في مجال السياسات المشتركة المتعلقة بالسكان الأصليين، عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وكان من المتوقع لـــه أن يقدِّم بيانات محسَّنة عن حالة الشعوب الأصلية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قدَّم الفريق العامل الوطني المعني

بالتعلـــيم تقريـــراً تحـــت عنوان "أطفالنا – المحافظون على المعارف المقدسة"، تضمَّن توصيات بشأن تثقيف الأمة الأولى بمعـــارف الشعوب الأصلية. وأشار الممثل أيضاً إلى اتفاق تليتشو الشامل المتعلق بالمطالبات بالأراضي والحكم الذاتي الذي من المقرر توقيعه في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣ مع شعب تليتشو دين الذي يحوز أراضي تبلغ مساحتها ٠٠٠ ٣٩ كيلومتر مـــربع ورؤوس أمـــوال محوَّلة بقيمة ٩٨,٦ مليون دولار وحصة من عائدات الموارد والمشاركة في الهيئات المعنية بإدارة الموارد. ورحَّب الممثل باعتزام المقرر الخاص زيارة كندا في عام ٢٠٠٤.

٢٩- وأبلغت المراقبة عن بنغلاديش الفريق العامل عن آخر ما استجد من تطورات في بلدها فيما يتعلق بمنطقة تشيتاغونغ هيل. وقالت إنه تم تشكيل وزارة مستقلة معنية بشؤون هذه المنطقة، يرأسها أحد الممثلين المنتمين إلى المجـــتمع القبـــلي. وتم تشـــكيل ثلاثة مجالس معنية بأراضي المرتفعات ومجلس إقليمي ولجنة معنية بأراضي منطقة تشيتاغونغ هيل، وعاد حوالي ٠٠٠ ٦٥ من السكان اللاجئين والمهجَّرين داخلياً إلى المنطقة، وعُيّن أكثر من ٧٠٠ من أفراد الشعوب الأصلية في وظائف في الدوائر الحكومية. وأُحرز المزيد من التقدم في المنطقة منذ توقيع اتفاقات السلام لعام ١٩٩٧.

٣٠- وأبلغ المراقب عن فنلندا عما تحقق من تطورات فيما يتعلق بمجتمع الصامي. وعلى الرغم من تمتع الصامي بالاعتراف بهم اعترافاً صريحاً بموجب الدستور، لا تزال هناك بعض القضايا غير المحسومة. ولم تصدق فنلندا بعد على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، غير أن السلطات شاركت في مناقشات مستفيضة مع برلمان الصامي وتأمل أن تتوصل إلى نتائج إيجابية قريباً.

٣١- وشدَّد المراقب عن المكسيك على دعم الحكومة للفريق العامل، مشيراً إلى أن ولايته مكملة لولاية المحفل الدائم وأنه بالرغم من تكليف المحفل الدائم بمهمة تعزيز تنسيق الأنشطة المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية في منظومة الأمم المتحدة، فإن الدور المهم للفريق العامل هو تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية.

٣٢- وأبلغ المراقب عن منظمة العمل الدولية عما يضطلع به من أنشطة فيما يخص قضايا الشعوب الأصلية، ولا سيما فيما يتعلق بالمصادقات على الاتفاقية رقم ١٦٩ البالغ عددها ١٧ مصادقة. وستتولى لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات دراسة التقارير المقدمة من كافة البلدان الـ ١٧ في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. كما قدمت منظمة العمل الدولـــية، بالتلازم مع رصد الاتفاقيات، مساعدة تقنية بغرض تحسين أوضاع عمل ومعيشة الشعوب الأصلية والقبلية في آســـيا وأفريقـــيا. وقد وضعت برنامجاً معنياً بالزمالات يماثل أحد برامج المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وستَستحدِث صفحة جديدة على الإنترنت عن الشعوب الأصلية في آب/أغسطس ٢٠٠٣.

٣٣- وقـــدَّم الســـيد ماغا تقريراً عن الدورة الثانية للمحفل الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٣. وأُتيح تقرير المحفل الدائم (E/C.19/2003/22) للمشاركين من الفريق العامل. وبيَّن أن الموضوع

الرئيسي للمحفل الدائم في عام ٢٠٠٣ كان "أطفال وشباب الشعوب الأصلية" وقال إنه يتطلع إلى مناقشة هذا الموضوع في لجنة حقوق الطفل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وإحدى المهام الرئيسية لدورة المحفل الثانية هي وضع أساليب عمل تنفيذية بين المحفل الدائم والفريق العامل والمقرر الخاص. وأكد في هذا الخصوص أهمية الأدوار التكميلية المفيدة لمختلف الآليات، ونظر بوجه خاص في الدور المهم للفريق العامل فيما يتعلق بوضع المعايير. وكرر دعوته لرئيس - مقرر الفريق العامل لتقديم تقرير عن أنشطة الفريق العامل خلال دورات المحفل الدائم المقبلة.

٣٤- وأكدت السيدة هامبسون على ثلاث قضايا تتعلق باستعراض التطورات. وقالت إن أية دراسة لإقامة العدل وللشعوب الأصلية يلزم أن تشمل ليس فقط إدراج تشريعات وسوابق قضائية لدى المحاكم الوطنية فحسب، بل هي بحاجة أيضاً إلى قانون عرفي للشعوب الأصلية. وحَدَّدت أيضاً مختلف أنواع النزاعات التي يلزم النظر فيها. وأشارت إلى حالة السكان الأصليين اللاجئين والمهاجرين والذين لن يكونوا بالتالي سكاناً أصليين في المنطقة التي يجدون أنفسهم فيها. وأخيراً، ترتئي السيدة هامبسون إيلاء اهتمام، في سياق إصلاح الأمم المتحدة، لإنشاء هيئة معنية بالأمم والشعوب تُمثل فيها الشعوب الأصلية، والأقليات الوطنية أيضاً، إلى جانب الدول وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي.

البند ٤(ب) - الموضوع الرئيس: "الشعوب الأصلية والعولمة"

٣٥- رحَّب جميع المشاركين بالموضوع الرئيس لدورة الفريق العامل الحادية والعشرين. وتحدث في إطار هذا البند ما يزيد على ١٠٠ من المراقبين عن الشعوب الأصلية والحكومات.

٣٦- وعرض البند السيد غيسة البند من خلال ورقة العمل التي أعدها عن العولمة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية (E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/14). وقال إن ما خلَّفته القوى الاستعمارية الرئيسية في الشعوب الأصلية هو الفقر المدقع الذي تعيش فيه العديد من الشعوب الأصلية اليوم. وإن مواصلة استغلال أراضي الشعوب الأصلية ومواردها هو ما قد يُسمى بالعولمة. وقد جردت العولمة الشعوب الأصلية من حقوقها لأنها دمرت البيئة الصحية التي يتوقف عليها بقاء مجتمعات الشعوب الأصلية. وأعرب السيد غيسة عن قلقه بشأن كون الشركات عبر الوطنية التي تعمل على أراضي الشعوب الأصلية لا تزال غير خاضعة لأية قوانين أو معايير ملزِمة توجِّه تصرفاتها. وعليه، تضطلع الشركات عبر الوطنية بأنشطتها متجاهلةً تماماً في الوقت ذاته حقوق الشعوب الأصلية بل ومتجاهلةً وجودها ذاته. وأورد مثالاً معروفاً جيداً عن شعب الأوغوني من نيجيريا الذي طالب بحصة من إيرادات النفط المستخرج من أراضيه. وأدى ذلك إلى اضطهاد العديد من زعماء الأوغوني بل وإلى إعدامهم أيضاً. وقال السيد غيسة إنه يرى أن البنك الدولي وغيره من الوكالات المموِّلة لم تراعِ أبداً المصالح الحقيقية للشعوب الأصلية في تخطيط المشاريع الإنمائية وتنفيذها. وأخيراً، شجع السيد غيسة على وضع واعتماد وتنفيذ معايير ملزِمة دولياً فيما يتعلق بتصرف الشركات عبر الوطنية.

٣٧- وتحدث معظم ممثلي الشعوب الأصلية عن الآثار السلبية التي تركتها العولمة على مجتمعات الشعوب الأصلية، وسمى بعضهم العولمة "استعماراً جديداً" أو "استعماراً في حُلة جديدة"، بسبب ما ألحقته العواقب التي ترتبت عليها من أضرار بأراضي الشعوب الأصلية وثقافاتها وهويتها وحياتها. ويرى العديد من ممثلي الشعوب الأصلية أن العولمة عملية قد لا يمكن تفاديها وأنها حقيقة إنسانية وثقافية لا بد لكافة الشعوب الأصلية وغير الأصلية أن تواجهها. وجرى التأكيد على أن العولمة تؤثر على الشعوب الأصلية في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

٣٨- وأعرب عدد من ممثلي الشعوب الأصلية عن قلقهم بشأن ما ستؤدي إليه العولمة من استيعاب للشعوب الأصلية في المجتمعات السائدة. ويُقال إن هذه العملية هي نتيجة لاستبعاد الشعوب الأصلية فيما يتعلق باتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية وارتفاع معدلات هجرة شباب الشعوب الأصلية إلى المناطق الحضرية وانعدام التمتع بالحق في تقرير المصير فيما يتعلق بالأراضي والموارد.

٣٩- كما ربط العديد من المتحدثين من السكان الأصليين هذا الأمر بالعدد الضخم جداً - حيث أشار أحدهم إلى نسبة ٧٠ في المائة - للشعوب الأصلية التي تعيش في فقر أو فقر مدقع. وزُعموا أن العولمة لا تقيس أهمية الشعوب وتطورها سوى بمقدار ما لديها من سلطة اقتصادية، وأن الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم محرومة من هذه السلطة. وقال متحدث آخر إن العولمة أدت عموماً إلى إيجاد المزيد من أوجه التفاوت بين الدول والجماعات ضمن المجتمع ولا تزال تعمل على ذلك. وتحدث ممثلون للشعوب الأصلية في إكوادور عما يترتب على التعامل بالدولار بوصفه العملة الرسمية من آثار ضارة بالسكان الأصليين.

٤٠- وساق ممثلون عن شعوب أصلية، من بينهم الفلبين وكولومبيا والهند، أمثلة على أنشطة عسكرية على أراضيهم التقليدية، قائلين إنه عندما تسمح الحكومات بإقامة قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي التقليدية للشعوب الأصلية، فإن ذلك غالباً ما يؤدي إلى تشريد هذه الشعوب وفقرها وممارستها الدعارة. وحثوا الفريق العامل على مراعاة هذا الأمر عند النظر في آثار العولمة على الشعوب الأصلية.

٤١- وتحدث معظم ممثلي الشعوب الأصلية عن الآثار الجسيمة والسلبية لأنشطة الشركات عبر الوطنية على الشعوب الأصلية. وفي بيانات قدمها ممثلو الشعوب الأصلية، من أماكن من بينها الاتحاد الروسي وإكوادور وإندونيسيا وبوليفيا وبيرو والجزائر وشيلي وكاليدونيا الجديدة وكندا وكولومبيا وماليزيا والولايات المتحدة، أشاروا إلى غزو الشركات عبر الوطنية الضخمة التي تقوم باستخراج الموارد الطبيعية من قبيل النفط والذهب والفضة والغاز والأخشاب من أراضيهم. كما أشاروا إلى الآثار المدمِّرة التي يتركها بناء السدود الضخمة على مجتمعات الشعوب الأصلية. وأثارت الشعوب الأصلية بعض الهواجس الخطيرة خلال المناقشة فيما يتعلق بالقضايا الأساسية، وهي (أ) عدم التشاور، مما يؤدي بالتالي إلى حرمان الشعوب الأصلية من الحق في الموافقة الحرة والمسبقة

عـــن علم؛ و(ب) تدمير البيئة؛ و(ج) تشريد المجتمعات؛ و(د) عدم مشاطرة فوائد الثروات التي تجود بها أراضيها ومواردها الطبيعية؛ و(هـ) الحاجة إلى زيادة التمتع بتقرير المصير والتحكم بالأراضي والأقاليم.

٤٢- وأكد أيضاً ممثلون عن شعوب أصلية من كندا على أهمية التهديدات التي تشكلها الشركات عبر الوطنية على حقوقهم المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان. وادعوا أن حكومة كندا أبرمت اتفاقات مع شركات تعدين لاستغلال الأراضي التقليدية للشعوب الأصلية، مخلَّةً بذلك بمعاهداتها مع مجتمعات الشعوب الأصلية. وأشار مـــتحدثون آخرون إلى حكوماتهم على أنها "دمى" في أيدي الشركات عبر الوطنية الضخمة والمنفذة والثرية التي تعمل على أراضيهم.

٤٣- وفي هـــذا الخصـــوص، أكد عدة مراقبين من الشعوب الأصلية أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهمـــا مـــن المؤسســـات المالية والدولية قد عملت على تيسير سبل وصول الشركات عبر الوطنية إلى أراضي الشعوب الأصلية. ويقال إن أحد الأسباب التي يعزى إليها ذلك هي الديون الضخمة التي بذمة البلدان النامية، مما يؤدي بها إلى السماح بالاضطلاع بأنشطة تدر أكبر الأرباح دون مراعاة احترام البيئة وحقوق الشعوب الأصلية. وقال أحد المتحدثين من الفلبين إن بلده ما زال يعتمد على المساعدات الخارجية لفترة العشرين عام الأخيرة، ومع ذلك لا يزال تحقيق اقتصاد مستدام وقويم بعيد المنال. وقال إن حكومته اليوم خصصت ٣٠ في المائة من ميزانيتها لسداد الديون.

٤٤- وتحـــدث أحـــد المتحدثين بالتفصيل عن تقرير لإحدى حلقات العمل التي نظمتها منظمة غير حكومية وإحـــدى المـــنظمات المعنية بالشعوب الأصلية، مركزاً على الشعوب الأصلية والصناعات الاستخراجية والبنك الدولي. ويزعم التقرير أن سياسات البنك الدولي لا تفي بحاجة المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن البنك الدولي مستمر في إصراره على أنه يُحظَر عليه التطرق إلى حقوق الإنسان بموجب مواد الاتفاق الذي أبرمه، ويجادل بأنه لا يســـتطيع أن يطالب مقترضيه أو زبائنه بمراعاة حتى اتفاقات حقوق الإنسان التي هم أطراف فيها. وطلب إلى الفـــريق العـــامل أن يحث البنك الدولي على التوقف عن المشاركة في الصناعات الاستخراجية إلى أن يتسنى لـــه الأخـــذ بتوصـــيات حلقة العمل ووضع مبادئ توجيهية للشركات عبر الوطنية والسعي إلى إيجاد آليات مسائلة جديدة وملزِمة قانونياً للقطاع الخاص.

٤٥- وتحدث العديد من ممثلي الشعوب الأصلية من الأمريكتين عن اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة وآثاره السلبية على سبل معيشتهم. وزعموا أن الاتفاق عجز في الواقع عن تعزيز التجارة الحرة لأنه لم يعترف بالمعارف التقليدية للشعوب الأصلية و لم يحترم البيئة ومارس التمييز عموماً ضد مصالح الشعوب الأصلية.

٤٦- كما دعا أحد ممثلي الشعوب الأصلية إلى استرعاء الانتباه إلى الآثار الضارة التي تتركها الإعانات الزراعية المقدمة للفلاحين في البلدان الغنية على مجتمعات الشعوب الأصلية في البلدان النامية. وتم التأكيد على أن هذه الإعانات تسببت في الحصول على منتجات زراعية رخيصة وصناعية، مما أدى إلى فقدان سبل معيشة آلاف الناس والفلاحين من السكان الأصليين. وأثار قليل من المتحدثين أيضاً قضية تكنولوجيات الاتصال والمعلومات والكيفية التي تجاهلت بها هذه التكنولوجيات الشعوب الأصلية، مما أدى إلى إيجاد صعوبات فيما يتعلق بسبل الحصول على المعلومات والمشاركة مشاركة فعالة في عمليات اتخاذ القرارات.

٤٧- وأبلغ عدد من المراقبين عن الشعوب الأصلية عن نظم اقتصادية وتجارية بديلة للشعوب الأصلية. وتم التأكيد على أن هذه النظم مبنية على التضامن والمساواة والعلاقات الإنسانية، بهدف تلبية احتياجات جميع البشر من المأكل والملبس. كما تم التأكيد على أن هذه البدائل ليست استغلالية وهي مبنية على احترام البيئة والموارد الطبيعية، مما يكفل بالتالي الاستدامة للأجيال المقبلة أيضاً.

٤٨- وعلى الرغم من إبراز كافة المتحدثين للآثار السلبية التي تتركها العولمة على الشعوب الأصلية، أشار بعضهم أيضاً إلى أن العولمة تعمل على تحسين الاتصالات والشبكات فيما بين مجتمعات الشعوب الأصلية، وتضمن في بعض الحالات سبل أكثر للحصول على الغذاء حتى في المناطق النائية جداً، وتؤدي إلى الشعور بالانتماء إلى مجتمع عالمي. وقال بعضهم لو إن الدول عملت فقط على عولمة السلام وحقوق الإنسان واحترام التنوع والبيئة، لعادت العولمة بالنفع على الجميع.

٤٩- وعلق المراقب عن البنك الدولي على ورقتي العمل (E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/2 و14) بشأن هذا الموضوع. وأعرب عن تأييده الكامل لما خلص إليه السيد غيسة في الورقة التي أعدها من أنه لا بد من الاستماع إلى الشعوب الأصلية في عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمشاريع الإنمائية، وأكد أن البنك عاكف حالياً على إعادة النظر في سياسته بشأن الشعوب الأصلية لإدراج لغة صريحة يُكفل بموجبها الاستماع إلى الشعوب الأصلية ومشاطرتها منافع استغلال مواردها وأراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، يعكف البنك على إجراء استعراضات عديدة لتَفَهُّم آثار المشاريع الإنمائية على الشعوب الأصلية تفهماً أفضل، الأمر الذي يؤمل أن يفضي إلى إدخال تحسينات.

٥٠- وأشار السيد ليتلتشايلد إلى التوصية ٧ الواردة في تقرير الدورة الثانية للمحفل الدائم.

٥١- وتحدث المراقب عن كندا، فذكَّر الفريق العامل بأنه على الرغم من إجراء مناقشة مكثفة وعلى نطاق واسع بشأن الموضوع، فليس هناك تعريف محدد للعولمة، بيد أن الأمر الذي لا جدال فيه هو أن العولمة ظاهرة تضم العديد من الأبعاد، وتشكل تهديدات وتمنح فرصاً. وتعتقد كندا أن الاشتمال والمعارف والمعلومات هي وسائل للتمكين من شأنها أن تتيح للشعوب الأصلية أن تتصدى لتهديدات العولمة وتزيد إمكانياتها الإيجابية إلى أقصى حد.

وتحدث المراقب عن إسبانيا عن المبادرات التي اتخذتها إسبانيا لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في المشاريع والسياسات الإنمائية، بتعاونها الدولي ومن خلال صندوق التنمية الخاص بالشعوب الأصلية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٥٢- وأعرب السيد يوكوتا عن تأييده الكامل للعرض الذي قدمه السيد غيسة، مشيراً إلى أنه، نظراً لعدم خضوع الشركات عبر الوطنية لسيطرة الحكومات، فإن وضع معايير دولية هو أمر ملحّ للغاية. وفي هذا الخصوص، قال إن عمله مع اللجنة الفرعية التابعة للفريق العامل والمعنية بالشركات عبر الوطنية تطرق أيضاً إلى الشعوب الأصلية وإن من دواعي سروره أن يعمل مع السيد غيسة وغيره من أعضاء الفريق العامل في هذا الصدد.

٥٣- وأثارت السيد هامبسون مسألتين في بيانها بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال. أولهما قضية تكنولوجيا الاتصالات؛ وسألت المشاركين من الشعوب الأصلية فضلاً عن أعضاء الفريق العامل عما إذا كانت إمكانية استخدام مرافق البث الإذاعي تشكل مشكلة. وإن كان الأمر كذلك، فهي تقترح على الفريق العامل أن يعمل على تيسير التعاون بين الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومجتمعات الشعوب الأصلية. أما المسألة الثانية فتتعلق بالجوانب الاقتصادية للعولمة. وهي مسألة معقدة جداً، تتضمن حركة رؤوس الأموال واستغلال الموارد على أراضي الشعوب الأصلية وأنماط الاستثمار والتنمية والتجارة. وظاهرة الخصخصة جزء من العولمة ومن المهم أن نتذكر أن المرتكبين المباشرين لانتهاكات حقوق الشعوب الأصلية ينتمون عادة إلى الدولة ذاتها التي ينتمي إليها الضحايا. وأكدت السيدة هامبسون أن أنشطة الشركات عبر الوطنية لا يمكن تجاهلها، بيد أنها ترى أن من المهم إقامة توازن بين مسؤوليات الشركات عبر الوطنية ومسؤوليات الدول. واقترحت اتخاذ إجراءات في مجالين. فأولاً، أكدت من جديد ادعاء العديد من ممثلي الشعوب الأصلية أن المشكلة الرئيسية هي قضية الحقوق في الأراضي، وحثت الدول على الاعتراف بهذا الحق الأساسي والشرعي. وثانياً، دعت إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات، ولربما إجراء دراسة، بشأن نطاق الالتزامات المترتبة حالياً على الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان بحماية الشعوب الأصلية من آثار العولمة التي تضرّ بحقوق الإنسان لهذه الشعوب.

٥٤- وأكدت السيدة موتوك أهمية الحاجة إلى إشراك جميع الشعوب في عمليات اتخاذ القرارات، وحثت منظمة التجارة العالمية على أن تضع آراء الشعوب الأصلية ومشاركتها في الاعتبار. واقترحت في هذا الصدد أن تشارك منظمة التجارة العالمية مشاركة أكبر في الفريق العامل. وأحاطت علماً بأن المحفل الدائم قد قدم أيضاً مقترحات مماثلة فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية.

البند ٥- أنشطة وضع المعايير

٥٥- وقدم السيد يوكوتا ورقة عمله بشأن إمكانية إعداد مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية التي تؤثر أنشطتها في مجتمعات الشعوب الأصلية. (E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/5)، وقدمت السيدة موتوك قائمة بأنشطة وضع المعايير لينظر فيها الفريق العامل (E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/3)، وقدم السيد ألفونسو مارتينيس قائمة مع ملاحظات عن الدراسات التي يمكن أن يضطلع بها أعضاء الفريق العامل في المستقبل الفوري والقريب (E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/4).

٥٦- ورداً على ورقة السيدة موتوك، ناقش أعضاء الفريق العامل العلاقة بين القانون الصارم والقانون غير الملزم. كما ناقشوا مختلف التفسيرات التي يقدمها القانون الدولي عن هذين المفهومين.

٥٧- وشرحت السيدة هامبسون لماذا تَعذَّر إعداد تعليق على نص مشروع الإعلان، حيث يجري تعديل النص ويجري النظر في تعديلات محددة. وعلقت بدلاً من ذلك، على فحوى التعديلات المقترحة وأعربت عن قلقها بوجه خاص لما أوحت به تلك التعديلات فيما يتعلق بحالة حقوق الشعوب الأصلية، وبخاصة حقوقها في الأرض. وقالت إنه بينما يُحبذ أن يتم اعتماد مشروع الإعلان قبل نهاية العقد، ينبغي أن تُعطى الأولوية لوضع نص مُجدٍ وأن يتم تمديد ولاية الفريق العامل بشأن مشروع الإعلان بغض النظر عن أي قرار يتعلق بمتابعة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (١٩٩٥-٢٠٠٤) في حد ذاته. وشددت على أن وضع المعايير الدولية لا يتمثل في جمع القرائن عمّا كانت تقوم به الدول، وأنه من غير المقبول لدولة أن تحاول تبرير تعديل ما بدعوى أن القانون المحلي ينص على أحكام مختلفة. كما أشارت في هذا السياق إلى حق تقرير المصير الذي لا ينبغي، حسب رأيها، أن يُخضع إلى الإطار الدستوري لدولة معينة. وأكدت أن الموجِب الوحيد لاقتراح تعديل لمشروع الإعلان هو أن يجسد الاقتراح بصورة أفضل موقف القانون الدولي أو ما ينبغي أن يكون موقفه في هذا الشأن.

٥٨- ومن بين القضايا الرئيسية التي أثيرت خلال المناقشات بصدد هذا البند مشروع الإعلان الذي يؤمَل أن يُستكمل ويعتمد قبل نهاية العقد. وفي هذا الصدد، أُعرب عن القلق إزاء محاولات حكومات معيَّنة استبعاد حق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها أو الانتقاص من هذا الحق، واستبعاد والانتقاص من الطابع القانوني لحق الشعوب الأصلية في الأرض؛ كما أُعرب عن القلق إزاء انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الحكومات لاعتماد مشروع الإعلان قبل نهاية العقد. ومن ناحية أخرى، أكد أيضاً بعض ممثلي الشعوب الأصلية أن على الشعوب الأصلية ألا تُثبّط عزائمها بسبب بطء العملية. فعلى أية حال، ينبغي للجنة حقوق الإنسان تمديد ولاية الفريق العامل. وطالب ممثلون للشعوب الأصلية بزيادة إشراكهم في الفريق العامل، بما في ذلك من خلال منظمات ليس لها مركز استشاري، بما يتفق مع التدابير المفتوحة المعمول بها في الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والمحفل الدائم.

٥٩- ومن بين القضايا الأخرى التي أثيرت هو أنه بالرغم من أن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ ظلت الصك الدولي الوحيد الملزم قانوناً لحماية حقوق الشعوب الأصلية، فقليلة جداً الدول التي صادقت عليها أو انضمت إليها. وشدد العديد من المتحدثين من الشعوب الأصلية أيضاً على الحاجة إلى مزيد العمل فيما يتعلق بأنشطة الشركات عبر الوطنية وآثارها على الشعوب الأصلية. ويلزم لمشروع القواعد بشأن مسؤوليات الشركات عبر الوطنية والشركات التجارية الأخرى فيما يتعلق بحقوق الإنسان أن يعالج هواجس الشعوب الأصلية وحقوقها.

٦٠- وأُشير أيضاً إلى المقرر الخاص، وبوجه خاص، إلى تقريره المقبل بشأن إقامة العدل، الذي يشدد على الحاجة إلى تحليل العلاقة بين القانون الوضعي والقانون العرفي.

٦١- وأكد بعض ممثلي الشعوب الأصلية أهمية وضع المزيد من المعايير أو القواعد المتعلقة بحماية المعارف التقليدية والموروث الثقافي والهوية. وأشير في هذا الصدد إلى العمل الذي تضطلع به منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. وبيّنوا أن الشعوب الأصلية ما برحت تثير مسألة الحاجة الملحة إلى إقامة حوار بشأن حماية المعارف التقليدية، وشددوا على أن منظمات الشعوب الأصلية غير ممثلة بالقدر الكافي أو غير ممثلة البتة في هيئات كمنظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وطالبوا بمزيد العمل لإدراج شواغلها في جميع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واعتبروا التقرير النهائي للسيدة دايس بشأن حماية تراث السكان الأصليين بمثابة مساهمة هامة في هذه القضية. غير أنهم ارتأوا أن على الفريق العامل أن يواصل العمل على مشروع المبادئ والمبادئ التوجيهية التي أعدتها.

٦٢- وأثار المتحدثون عن الشعوب الأصلية قضية أخرى، وهي أنه ينبغي للأنشطة الجديدة لوضع المعايير أن توفر الحماية للشعوب الأصلية من الآثار الضارة للعولمة. وقال عديد الممثلين إنه يجب أن توضع على الصعيد الوطني مبادئ توجيهية أو قواعد لنهج متعددة الأطراف الرئيسية.

٦٣- وأكد العديد من ممثلي الشعوب الأصلية الحاجة إلى وضع قواعد أو معايير تضمن الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية في ما يتعلق بأي نشاط من الأنشطة التي تمسها أو تمس مواردها.

٦٤- وذكر ممثلو الشعوب الأصلية أنه بإمكان منظمات الشعوب الأصلية أن تسعى أكثر إلى نشر ما يوجد حالياً من تقارير الفريق العامل والمقرر الخاص، واستنتاجاتهما وتوصياتهما، والمعلومات العامة بشأن حالة الشعوب الأصلية، على السلطات والهيئات الحكومية الخاصة بها. وقدموا شرحاً للأنشطة التي جرت في بيرو، حيث قامت منظمات الشعوب الأصلية بتوزيع المعلومات والتقارير على المكتبات والكونغرس. كما تمكنت بعض الشعوب الأصلية من الشروع في إصلاحات دستورية، حيث دأبت على نشر المعلومات الصادرة عن الآليات الدولية.

٦٥- وأشار السيد غيسة إلى أن الفريق العامل ناقش ودرس طيلة سنوات عديدة القضايا المتعلقة بوضع المعايير وتناول مجالات معينة تتصل بالاحتياجات. وثمة مشكلة متبقية هي أن الشعوب الأصلية ليست دائماً على دراية بكيفية تطبيق المعايير والقواعد، إذا كانت السلطات الوطنية المختلفة بصدد تطبيقها،.أو على دراية بالهيئات التي يمكن التوجه إليها إذا حدثت خروقات. وبإمكان الفريق العامل أن يقوم بالمزيد من العمل بشأن نشر المعلومات المتصلة بتعليم حقوق الإنسان.

٦٦- وتعليقاً على ورقة عمل السيدة موتوك، شدد السيد يوكوتا على أن استخدام مفهوم القانون غير الملزم يعد من الأمور الإشكالية بسبب طابعه غير الملزم قانوناً. وقال إن ثمة حاجة إلى المزيد من التوضيح في هذا الصدد. وأيد السيد ألفونسو مارتينيس أيضاً هذا الرأي، حيث أكد ضرورة مواصلة تقصي السبل الممكنة الكفيلة بإشراك الشعوب الأصلية إشراكاً فعالاً في أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية بشأن القضايا التي تؤثر في الشعوب الأصلية في ضوء الفقرتين ٢٠ و٣٢ من إعلان وبرنامج عمل فيينا. وقالت السيدة موتوك إن مفهوم القانون غير الملزِم، كما اقترحه الأستاذ فايل، يشير إلى معايير ملزمة أقل دقة ووضوحاً والتمييز بين القانون واللاقانون لم يعد له تلك الأهمية التي كانت له في القانون الدولي الكلاسيكي. وكانت حقوق الشعوب الأصلية تعزَّز من خلال قواعد كالقرارات والإعلانات. وأشارت السيدة هامبسون إلى أن المعايير والقواعد، التي تسمى هنا القانون غير الملزم، ليست ملزمة قانوناً، إلا أن ذلك لا يمنع أن تصبح ملزمة في نهاية عملية ما. وفي هذا الصدد، من الأهمية ألا تغيب عن الذهن اللغة القانونية المناسبة منذ بداية العملية كلما تعلق الأمر بالاضطلاع بأنشطة وضع المعايير.

٦٧- وما يتعلق بورقة عمل السيد يوكوتا، لاحظت السيدة موتوك أنه قد يصعب في هذه المرحلة إدراج إشارات محددة إلى الشعوب الأصلية في مشروع معايير الفريق العامل المعني بالشركات عبر الوطنية. وربما كان السبيل للتقدم يمر عبر إدراج مرفق بمشروع المعايير أو تعليق عليه. وأبدت السيدة هامبسون رأياً مماثلاً، وأشارت إلى أن الفريق العامل المعني بالشركات عبر الوطنية هو المحفل المناسب لإعداد مثل هذا المرفق. كما أكدت الحاجة إلى تصنيف معين للقضايا حسب أولوياتها بغية التقدم بصورة متماسكة وفعالة. وأكد السيد ألفونسو مارتينيس الإمكانات المثلى المتوفرة للفريق العامل ليؤثر في عملية مشروع القواعد، كما أكد ضرورة أن تدرج الأحكام المتعلقة بالشعوب الأصلية، في هذه المرحلة في الوثيقة الجاري مناقشتها في الفريق العامل، وألا تكون موضوع صك جديد ومنفصل.

البند ٦- مسائل أخرى

٦ (أ) التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في مجال قضايا السكان الأصليين

٦٨- قدم السيد يوكوتا ورقة عمله بشأن التعاون الممكن بين المقرر الخاص والفريق العامل (E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/7)، وقدم السيد ألفونسو مارتينيس ورقة عمل عن السبل والوسائل الكفيلة بتنمية التعاون بين الفريق العامل والمحفل الدائم (E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/8).

٦٩- وشدد ممثلو الشعوب الأصلية الذين تم الاستماع إليهم في إطار هذا البند من جدول الأعمال وطوال الدورة وبالإجماع، على الدور الهام للفريق العامل مجادلين بأن المحفل الدائم والمقرر الخاص والفريق العامل متكاملون في الدور وليسوا متداخلين. وقالوا إن القيمة المضافة الحقيقية للآليات الثلاث تنبع من التعاون القوي الذي أمكن إقامته فيما بينها بصورة منسقة ومتماسكة. كما لاحظوا أن فعالية الآليات المختلفة تتوقف على الإرادة السياسية للحكومات.

٧٠- ولمزيد تمتين العلاقة بين الآليات الثلاث، اقترح ممثلو الشعوب الأصلية إقامة حوار سنوي بينها. وقد يكون ذلك في شكل نقاش أو حوار لفريق متخصصين يعقد، ربما بالتناوب، أثناء الدورات السنوية للفريق العامل والمحفل الدائم. واقترح ممثلو الشعوب الأصلية أيضاً أن يقوم الفريق العامل بتيسير الحوار بين الشعوب الأصلية وهيئات رصد الامتثال لمعاهدات حقوق الإنسان، وبوجه خاص لجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل. وهذا من شأنه أن يساعد على فهم تنفيذ الأحكام المتعلقة بالشعوب الأصلية وتفسيرها.

٧١- وأعرب البعض من ممثلي الشعوب الأصلية عن شعورهم بالقلق لكون العديد من الهيئات أو المنظمات الدولية، على الصعيدين الدولي والإقليمي، لم تدرج منظمات الشعوب الأصلية أو ممثليها كأعضاء فيها، أو حتى كمراقبين. وهكذا، تهمشت المشاركة الفعلية والحقيقية للشعوب الأصلية وانحسر تأثيرها الفعلي والحقيقي. وأشير على وجه التحديد إلى منظمة الدول الأمريكية والعمل المضطلع المنجز بشأن مشروع إعلان البلدان الأمريكية بشأن حقوق السكان الأصليين.

٧٢- كما صرح ممثلو الشعوب الأصلية أن الهيئات المختلفة المعنية بقضايا الشعوب الأصلية شكلت سبلاً جديدة وإضافية للشعوب الأصلية فيما يتعلق بقضاياها ومشاكلها المختلفة.

٧٣- وفيما يتعلق بدور المقرر الخاص وعلاقته مع الفريق العامل، أكد الرئيس - المقرر والمتحدثين عن الشعوب الأصلية على السواء أنه بإمكان المقرر الخاص تيسير الحوار المباشر بين الحكومات والشعوب الأصلية. كما شددت

الشعوب الأصلية على أن يستقصي المقرر الخاص الأوضاع في كل بلد، وهو ما يتعذر على الفريق العامل القيام به. كما وقع التشديد على الحاجة إلى متابعة التوصيات الواردة في تقارير المقرر الخاص متابعة محدّدة.

٧٤- وأكد السيد يوكوتا على أن الاعتماد على المقرر الخاص بوصفه مصدراً للمعلومات الموضوعية المستقاة من الزيارات الموقعية أمر في غاية من الأهمية للفريق العامل.

٧٥- وفي ما يتعلق بالفريق العامل المعني بمشروع الإعلان، اقترحت السيدة هامبسون أن يساعده أحد أعضاء الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية من أجل زيادة تفهم خلفية وتاريخ فرادى الفقرات ومشروع الإعلان ككل. كما أشارت إلى أنه سبق لخبراء تابعين للجنة الفرعية أن قدموا خدمات استشارية للأفرقة العاملة التابعة للجنة في عملها بشأن وضع صك ناظم لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

٧٦- وأيد السيد غيسة الآراء التي أُبديت بشأن تكامل الآليات المختلفة. وهو يرى أن الهدف يتمثل في التعزيز والحماية الفعالين لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية. وعلى الفريق العامل والمحفل الدائم والمقرر الخاص السعي إلى تحقيق ذلك الهدف، كل في نطاق ولايته.

٧٧- وأيدت السيدة هامبسون البيانات الداعية إلى إقامة تعاون وثيق بين الآليات الثلاث، كما اقترحت أن تنظيم اجتماع أو حلقة دراسية قد يساعد على التأكد من عدم حدوث تداخل وعلى وضع أُطُر للتعاون ومشاطرة المعلومات.

٦ (ب) متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

٧٨- روى العديد من المتحدثين عن الشعوب الأصلية في إطار هذا البند كيف أن العنصرية أثرت في حياة الشعوب الأصلية في مختلف أرجاء العالم. وأكدوا أن العنصرية لا تزال أقوى منها في أي وقت مضى. وطالب عدد منهم بتعليم ثنائي اللغة. جيد يقوم على احترام الاختلافات والتنوع. ورأى أحد المتحدثين عن الشعوب الأصلية من فنزويلا أن العنصرية أخذت تتراجع منذ حلول الحكومة الجديدة، وأن الظروف أصبحت مواتية ليعم تفاهم أكثر إنسانية. وقال متحدث آخر إن القوانين المتعلقة بالتأشيرة المعمول بها في عديد البلدان هي شكل من أشكال العنصرية لأنها تحول دون دخول السكان الأصليين إلى البلد.

٧٩- وأشار عدد من ممثلي الشعوب الأصلية إلى أنه بينما قد يكون إعلان وبرنامج عمل ديربان مفيدين للشعوب الأصلية، فإن المشكلة الرئيسة تكمن في تنفيذهما. واقترح البعض إحداث مركز تنسيق بالتعاون مع العديد من هيئات الأمم المتحدة لمراقبة التنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمر. كما اقترحوا أن يدرج المقرر الخاص المعلومات

المتعلقة بهذه القضية في كل التقارير التي يقدمها للجنة. واقترح متحدث أن أنجع وسيلة لتعزيز متابعة المؤتمر العالمي في أن تُعقد مؤتمرات إقليمية. وهذا من شأنه أيضاً أن ينمي التواصل الشبكي والتعاون بين جماعات الشعوب الأصلية في المنطقة.

٨٠- واقترح تجمع الشعوب الأصلية أن يقوم الفريق العامل برصد ودراسة التدابير الدستورية والتشريعية والقضائية والإدارية لضمان حماية السكان الأصليين من الإدماج. واقترح بوجه خاص أن تركز العناية على السجناء السياسيين من السكان الأصليين. وأعرب عن القلق إزاء الضغوط التي تمارس على الشعوب الأصلية لمحو حقوقها في الأرض والموارد. وأشار التجمع أيضاً إلى ضرورة الاعتراف بحق الشعوب الأصلية في إبداء موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة قبل الاضطلاع بأي مشاريع إنمائية على أراضيها. واقترح على الفريق العامل دراسة سياسات بعض الدول التي يسرت دخول الشركات المتعددة الجنسيات إلى أراضي الشعوب الأصلية.

٨١- وأحاطت المراقبة عن الأرجنتين الفريق العامل علماً بالتزام بلدها بمتابعة نتائج المؤتمر العالمي. وقالت إن الأرجنتين تعكف على وضع خطة وطنية لمكافحة العنصرية، تشدد على الشعوب الأصلية بوجه خاص. وما برح ممثلو الشعوب الأصلية يساهمون مساهمة نشطة في ضمان تنفيذ الخطة الوطنية. وذكرت برامج للتعليم الثنائي اللغة، ونوهت بأهمية النهوض بجودة التعليم في مدارس التعليم الثنائي اللغة. كما تسعى الأرجنتين إلى تعزيز العمل على الصعيد الإقليمي.

٨٢- وصرح السيد غيسة أن العديد من سكان أفريقيا قد هُمِّشوا أثناء المؤتمر العالمي بسبب رفض بعض الدول مناقشة قضايا الاسترقاق والاستعمار والتعويض عن هذه الفظائع. وقال إن الغرض من التعويض هو تقديم الاعتراف لأبناء ضحايا الاسترقاق، إلى جانب التعويض المالي.

٨٣- وأكد السيد ألفونسو مارتينيس أهمية الموضوع، واقترح أن يضطلع الفريق العامل في السنوات القادمة بمزيد من العمل بشأن متابعة نتائج المؤتمر العالمي.

٦ (ج) استعراض الأنشطة المضطلع بها في إطار العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم

٨٤- ركّز العديد من ممثلي الشعوب الأصلية في بياناتهم على الحاجة إلى إعلان عقد ثان. واقترحوا أن تشكل القضايا المتعلقة بالأرض مجالات العمل والاهتمام الرئيسية خلال العقد الثاني. كما اقترحوا تركيز الانتباه على مسألتي إقامة العدل والانضمام إلى المعاهدات. وقال المتحدثون أيضاً إنه، نظراً لأنه من غير المحتمل بتاتاً أن يتم التوصل إلى اعتماد مشروع الإعلان خلال العقد الجاري، يجب العمل الحثيث على تحقيق ذلك في المرحلة المبكرة من العقد الثاني.

٨٥- وتحدث عدد من ممثلي الشعوب الأصلية عن عملية تقييم العقد الأول والقضايا التي ينبغي أن يركز عليها التقييم وأن تؤخذ بعين الاعتبار. فأولاً لم يتم نشر القدر الكافي من المعلومات بشأن العقد. وثمة العديد من منظمات الشعوب الأصلية التي كان من المفروض أن تستفيد من العقد والتي لم تعلم حتى بأهداف الأنشطة المضطلع بها أثناء العقد والفرص التي تتيحها. وقال المتحدث ذاته أيضاً إن العديد من البلدان تنقصها الإرادة السياسية ويعوزها الدعم المالي لتنفيذ أهداف العقد. وجرى التأكيد أيضاً على إشراك الشعوب الأصلية بوصفه عنصراً في غاية من الأهمية لأي تقييم لنتائج العقد.

٨٦- وانتقدت إحدى ممثلات الشعوب الأصلية العقد لأنه كان إشكالياً جداً منذ البداية. وذكّرت المشاركين أن العقد نشأ عن السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم التي أعلنت عام ١٩٩٣ بدلاً من عام ١٩٩٢، إحياءً لذكرى مرور ٥٠٠ عام على الاستعمار في الأمريكتين، كما أرادته بعض الشعوب الأصلية. ولم يقبل العقد عبارة "الشعوب الأصلية"، منكراً بذلك تطلعات الشعوب الأصلية. واختتمت بيانها مؤكدة أن النظر في إعلان عقد آخر يمر حتماً عبر التزام الدول بعقد ثان. ذلك أن عدم مشاركة الحكومة في العقد الأول أدى إلى عدم فعاليته عملياً.

٨٧- وتكلمت متحدثة عن الشعوب الأصلية من الاتحاد الروسي عن الدور الهام الذي أداه العقد في مجال التنمية المستدامة للشعوب الأصلية في بلدها. وقالت إن منظمتها قد تمكنت من تنظيم الكثير من الحلقات الدراسية وحلقات العمل بواسطة الهبات المقدمة من صندوق التبرعات للعقد. وأدى ذلك إلى التزام أكبر من جانب الحكومة بإشراك الشعوب الأصلية في اتخاذ القرار وإلى اتفاق على نهج متكامل لتنمية الشعوب الأصلية.

٨٨- وقال السيد يوكوتا إن الوضع الراهن غير المقبول الذي تعيشه الشعوب الأصلية والناتج عن تردي البيئة والعنصرية قد أفضى به إلى تأييد المقترح الداعي إلى إعلان عقد ثان. غير أنه يعتقد أنه قد تم خلال السنوات التسع الأخيرة اتخاذ خطوات إيجابية هامة. وإن ازدياد الوعي بحالة الشعوب الأصلية في الأمم المتحدة وبصورة عامة والمشاركة النشطة للغاية للشعوب الأصلية في الكثير من المؤتمرات العالمية يُعدان من الأمثلة التي تشهد على ذلك. كما أكد أهمية اعتماد مشروع الإعلان، إلا أنه شدد على ضرورة رصد تنفيذه بعد اعتماده.

٨٩- وأيدت السيدة هامبسون تعليقات السيد يوكوتا، ولكنها قالت إن إنجاز مشروع الإعلان ينبغي ألا يُربَط بنهاية العقد فقط. وأكدت على ضرورة أن تكون النتيجة النهائية إعلاناً قوياً ومفيداً يحظى بمساندة الشعوب الأصلية.

٩٠- وأشار السيد ألفونسو مارتينيس إلى البيان الافتتاحي للمفوض السامي لحقوق الإنسان بالنيابة والأسئلة الثلاثة التي وجهها إلى الفريق العامل، والمتعلقة بما يلي: (أ) النشاط أو الأنشطة التي ينبغي أن يختتم بها العقد؛

و(ب) كيف ينبغي تقييم العقد؛ و(ج) كيف تكون المتابعة. واقترح أن تدمج النقطتان (أ) و(ب) وأن تُنظَّم تظاهرة ختامية هامة بالمشاركة التامة للشعوب الأصلية. كما أيّد فكرة إعلان عقد ثانٍ على سبيل المتابعة.

٦ (د) حالة صناديق التبرعات

٩١- تحدثت السيدة فيكي تولي - كوربز، رئيسة مجلس أمناء صندوق التبرعات للسكان الأصليين، وعضوة بالفريق الاستشاري لصندوق التبرعات للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، فعرضت الوثيقتين (E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/12 and 13)، بشأن حالة الصندوقين. وأبلغت الفريق العامل عن آخر التطورات المتعلقة بالتوصيات المقدمة من الصندوقين عام ٢٠٠٣ والتي اعتمدها المفوض السامي لحقوق الإنسان نيابة عن الأمين العام. وذكرت أن صندوق التبرعات للسكان الأصليين قد أوصى بتقديم ١٣٨ منحة سفر، ووافق، فيما يتعلق بصندوق التبرعات للعقد، على ٤٨ مشروعاً لفائدة مجتمعات السكان الأصليين ومنظماتهم، بالإضافة إلى حلقة تدريبية مجتمعية بشأن حقوق الإنسان. وحلقة دراسية موضوعية بشأن الشعوب الأصلية وإقامة العدل، تعقدها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. كما توجهت بالشكر إلى الجهات المانحة لما قدمته من تبرعات، ودعتها إلى مواصلة التبرع للصندوقين لتمكينهما من مواصلة تنفيذ الولاية المسندة إلى كل منهما.

٩٢- وشدد ممثلو الشعوب الأصلية على أهمية الأنشطة التي يضطلع بها الصندوقان. وهي، برأيهم، أنشطة مفيدة جداً لمجتمعات السكان الأصليين ومنظماتهم. وفي الوقت ذاته، قُدِّمت اقتراحات كثيرة بشأن نشر المعلومات عن الصندوقين، بما في ذلك إسناد دور أكبر لوسائط الإعلام الخاصة والعامة على الصعيدين المحلي والإقليمي في مجال إعلام الجمهور بأنشطة الصندوقين وبإجراءات التطبيق. وأكد ممثلون آخرون للشعوب الأصلية أهمية التزام الحكومات بأن توفر مزيداً من الدعم المالي لعمل الصندوقين.

٩٣- واستفسرت السيدة هامبسون عن إمكانية إدراج المعلومات الإحصائية التي تحدد نسبة الشباب ضمن المنتفعين بمنح السفر المقدمة من صندوق التبرعات للسكان الأصليين. وقالت السيدة تاولي - كوربز إن الأمانة ستتكفل في المستقبل بتقديم تلك المعلومات للفريق العامل.

٦ (هـ) حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في الدول والأقاليم المهددة بالزوال لأسباب بيئية

٩٤- عرضت السيدة هامبسون البند وقالت إنها المرة الأولى في التاريخ التي تجد فيها كافة الدول نفسها مهددة بالزوال بسبب ارتفاع مستوى البحر. وطرحت مجموعة من الأسئلة في هذا الصدد وأكدت أنه لم يتم النظر فيها حتى الآن من طرف أي هيئة تابعة للأمم المتحدة أو أي هيئات دولية أخرى من منظور حقوق الإنسان للشعوب المتضررة. وتضمنت الأسئلة، في جملة ما تضمنته، تساؤلات عن مصير الشعوب الأصلية لتلك الدول ومآل ديون حكوماتها وقروضها والتزاماتها الدولية. واقترحت السيدة هامبسون على الفريق العامل صياغة مشروع قرار تنظر

فـــيه هيـــئاته الأم، وطلبت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع آلية للنظر في كل جوانب مشكلة الدول المهددة بالزوال المادي لأسباب بيئية، مع إيلاء عناية خاصة لقضايا حقوق الإنسان ذات الصلة.

٩٥- وأكد ممثلان للشعوب الأصلية على قضايا حقوق الإنسان المتصلة بالخطر المحدق ببعض دول المحيط الهادي بسبب ارتفاع مستوى البحر.

٩٦- واقترح السيد غيسة على السيدة هامبسون أن تعد ورقة تفسيرية موجزة بشأن هذه القضية تعرض على دورة الفريق العامل للسنة المقبلة.

ثالثاً - الاستنتاجات

مسائل عامة

٩٧- نوَّه الفريق العامل، بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لتأسيسه، التطورات الإيجابية داخل منظومة الأمم المـــتحدة بشـــأن الشعوب الأصلية. وأكد روح الشراكة الجديدة التي تولدت داخل الأمم المتحدة. ونوَّه بمساهمة الفريق العامل، طيلة فترة وجوده التي تزيد عن العقدين، في الجمع بين ممثلي جماعات الشعوب الأصلية والمنظمات والأمم والشعوب.

٩٨- وأحـــاط الفـــريق العامل علماً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2003/L.47) وبقرار لجنة حقوق الإنسان (٢٠٠٣/٥٥) وبتقرير المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين وببيانات جميع ممثلي السكان الأصليين الذين أكدوا دعمهم المتواصل للفريق العامل بوصفه هيئة مستقلة تعنى بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية.

٩٩- وأعـــرب الفـــريق العـــامل عن تقديره لممثلي منظومة الأمم المتحدة المشاركين في الدورة لما قدموه من معلومـــات لا تثمن. وتوجه بالشكر إلى رئيس المحفل الدائم وأعضاء الهيئة الآخرين لمشاركتهم في أعمال الدورة، معززين بذلك أواصر التعاون بين الهيئتين المستقلتين. ولاحظ الفريق العامل أن المقرر الخاص موفَد في بعثة رسمية وتعذر عليه بالتالي حضور أعمال الدورة. وأكد الفريق العامل التزامه بالعمل معه بصورة وثيقة للنهوض بحقوق الشـــعوب الأصـــلية. كما لاحظ أن التعاون الضروري بين الآليات الثلاث شهد تطورات هامة خلال السنتين الماضيتين، وأكد التزامه بدعم هذا التعاون الإيجابي.

استعراض التطورات: الموضوع الرئيسي - العولمة والشعوب الأصلية

١٠٠- أقر الفريق العامل بأن العولمة هي مجموعة معقدة من التطورات لها تأثير واسع النطاق على كل الشعوب، وبوجه خاص على الشعوب الأصلية. ولاحظ أن للعولمة سمات عديدة، منها تحرير التجارة والأموال والاستثمار،

والتركيز والاحتكار المتزايدان للموارد الاقتصادية والنفوذ الاقتصادي من جانب الشركات عبر الوطنية، والتأثير المتنامي للمؤسسات العالمية والمستثمرين العالميين في المجالات المالية والتجارية. ورأى الفريق العامل أن العولمة في شكلها الراهن تضعف سيادة كثير من الدول، وترجّح الأرباح على حساب الشواغل الاجتماعية. وتنمي الفوارق بين الدول وداخلها، وساهمت في إلحاق ضرر بيئي طويل الأثر.

١٠١- ونوَّه الفريق العامل بالتعليقات التي أدلى بها المشاركون من الشعوب الأصلية والمتعلقة بتأثيرات العولمة على سبل رزقها وأنماط معيشتها القائمة على الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، وعلى ثقافاتها، وتنظيمها الاجتماعي والسياسي وأراضيها ومواردها. كما نوَّه بما أُبدي من هواجس إزاء التهجير القسري للشعوب الأصلية من أجل استخراج الموارد الطبيعية، وبسبب تطورات أخرى حدثت في أراضيها. كما نوَّه بالعلاقات غير المتكافئة والجائرة السائدة بين مجتمعات الشعوب الأصلية وبين الشركات الكبرى المنفذة للمشاريع على أراضيها، وباستغلال معارف الشعوب الأصلية، وتراجع الخدمات العامة المتاحة بسبب الخصخصة، وسياسات التكيف الهيكلي، والمديونية، وغيرها من العوامل.

١٠٢- كما أقر الفريق العامل بأن العولمة يمكنها أن تفيد الشعوب الأصلية. ونوَّه مع التقدير بمقولة إن الفريق العامل نفسه هو مثال جيد على العولمة، يتيح لممثلي الشعوب الأصلية أن يجتمعوا ببعضهم وأن يتحاوروا مع الحكومات في بيئة إيجابية، وينمي الآفاق الدولية. ورأى الفريق العامل أن من الضروري وضع مشروع عالمي يضمن الرفاه وحقوق الإنسان للجميع، ويمكِّن من تطوير نماذج بديلة للتنمية تراعي الجوانب الاجتماعية ولا تقتصر فقط على أهداف اقتصادية، ويكفل للشعوب الأصلية أن تحدد الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها على أراضيها والأوضاع التي ينبغي في ظلها تنفيذ هذه الأنشطة، وذلك على أساس مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

رابعاً - التوصيات

الاستعراض من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٠٣- إن الفريق العامل، إذ نوَّه باستعراض مجلس الأمم المتحدة الآليات المتعلقة بالشعوب الأصلية (انظر الوثيقة E/2003/72)، دعا المجلس إلى مراعاة البيانات التي أدلت بها الوفود الممثِّلة للحكومات وللشعوب الأصلية، فضلاً عن بيان رئيس المحفل الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، أثناء دورة الفريق العامل الحادية والعشرين. كما طلب إليه أن يراعي مقرر المجلس ذا الصلة، وقرار لجنة حقوق الإنسان اللذين يؤكدان تكامل الآليات الثلاث. كما أكد الفريق العامل من جديد ضرورة الاعتراف بأهمية الفريق العامل بوصفه هيئة مستقلة أنشئت لاستعراض

الأوضـــاع الراهنة لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية، وتعميق فهم القضايا التي تهمهم من خلال النقاش التفاعلي وورقات العمل والدراسات، ووضع المعايير الدولية الملائمة لحماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وتعزيزها.

تنظيم العمل

١٠٤- رأى الفـــريق العـــامل أن الحوار التفاعلي الذي أُقيم بين الخبراء وممثلي الحكومات ومنظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة، قد ساهم في إيجاد جو إيجابي للتبادل والتعاون والشراكة ينبغي زيادة تعزيزه في الدورات القادمة. كما رأى أن العمل في إطار فريق مفتوح العضوية بمشاركة مفتوحة قد ساهم في تقديم مقترحات وتوصيات استشرافية، وقرر زيادة تعزيز أساليب العمل هذه في الدورات القادمة.

١٠٥- وقـــرر الفـــريق العـــامل وضع أساليب جديدة للتعاون بين أعضائه والشعوب الأصلية، ودعا الشعوب الأصـــلية، بوجـــه خاص، إلى العمل في إطار الشراكة مع أعضائه لإعداد ورقات عمل/دراسات لدورته الثانية والعشرين، وطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان استكشاف السبل العملية لإنجاز ذلك.

استعراض التطورات: البيانات العامة

١٠٦- نـــوَّه الفـــريق العامل بالصعوبات المستمرة التي تواجهها الشعوب الأصلية في ممارسة حقوقها في بلدان عديدة، كما نوَّه بمظاهر التحسن الهام والمشجع الذي حدث في بلدان أخرى. وعلى الرغم من أن الفريق العامل يتعذر عليه اتخاذ أي تدابير بشأن قضايا محددة أثارها المشاركون فقد وافق على أن يتيح للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، إذا طلب منه ذلك، نسخاً من كل البيانات التي وردته.

١٠٧- ورحـــب الفـــريق العامل بالمشاركة النشطة للمسؤولين الكبار للدول المراقبة وطلب إلى مفوضية الأمم المـــتحدة الســـامية لحقوق الإنسان مواصلة دعوة الحكومات والشعوب الأصلية إلى تقديم المعلومات في إطار بند جـــدول الأعمـــال. كما شجع المشاركين من الشعوب الأصلية على النظر في السبل التي تكفل تقديم المعلومات الموضوعية بشأن التطورات الأخيرة من خلال البيانات المشتركة، وربما بجمع المساهمات المتعلقة بالأقاليم أو الأقاليم الفرعية. وطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تبلِّغ هذه الرسالة إلى المشاركين قبل انعقاد الدورة الثانية والعشرين للفريق العامل.

١٠٨- وناشـــد الفريق العامل جميع الدول والمؤسسات المالية الدولية وجهات القطاع الخاص التي تمول أو تنفذ مشـــاريع رئيسية أثرت سلباً في أسباب معيشة الشعوب الأصلية وأراضيها أن توقف هذه المشاريع ريثما يُجرى استعراض تام لضمان عدم انتهاك حقوق الإنسان للشعوب الأصلية إذا ما استمر تنفيذ هذه المشاريع.

استعراض التطورات: الموضوع الرئيسي - العولمة والشعوب الأصلية

١٠٩- قرر الفريق العامل في ضوء ما أبداه المساهمون من اهتمام كبير بهذا الموضوع ما يلي: (أ) أن يدعو السيد غيسة إلى أن يقدم إلى دورته الثانية والعشرين ورقة عمل إضافية عن العولمة والشعوب الأصلية، بالاعتماد على المعلومات التي أتاحتها هذه الدورة إلى جانب مصادر أخرى، مع تضمينها عرضاً موجزاً لدراسة يمكن إجراؤها في المستقبل؛ (ب) أن يدعو منظمات الشعوب الأصلية العاكفة على دراسة هذا الموضوع إلى التعاون مع السيد غيسة في إعداد ورقة العمل الإضافية؛ (ج) أن يدرج في جدول أعمال دورته الثانية والعشرين بنداً فرعياً عن "العولمة والشعوب الأصلية"، لإتاحة المجال لإجراء مناقشة تفاعلية وجيزة بشأن متابعة هذه المسألة.

١١٠- وطلب الفريق العامل إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان القيام على سبيل الأولوية بتنظيم حلقة عمل ثانية بشأن الشعوب الأصلية وشركات التعدين وحقوق الإنسان بهدف إعداد مبادئ توجيهية تقوم على احترام ثقافات هذه المجتمعات المحلية وتقاليدها وعلى مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة الذي ينبغي حث الشركات التي تعتزم إنجاز أنشطة على أراضي السكان الأصليين على الامتثال له.

وضع المعايير وأنشطة البحث الأخرى

١١١- قرر الفريق العامل أن يشرع في إعداد تعليق قانوني بشأن مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية في ما يتعلق بأي تطور يؤثر في أراضيها ومواردها الطبيعية، وطلب إلى السيدة موتوك أن تعد ورقة عمل تحضيرية يمكن أن تكون أساس أنشطة وضع المعايير في المستقبل. ودعا الحكومات ومنظمات الشعوب الأصلية العاكفة على دراسة هذا المفهوم أن تتعاون مع السيدة موتوك في إعداد الورقة.

١١٢- وقرر الفريق العامل أن يبدأ، في إطار قيامه بنشاط وضع المعايير في دورته الثانية والعشرين، في استعراض مشروع المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن تراث الشعوب الأصلية الذي أعدته السيدة دايس، وطلب إلى المفوضية أن تتيح هذه المبادئ والمبادئ التوجيهية للحكومات والمنظمات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وللشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية، طالبةً إليها الإدلاء بتعليقاتها عليها. وطلب الفريق إلى السيد يوكوتا إعداد ورقة عمل عن النُهُج التي يمكن اتباعها في معالجة هذه القضية.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى

١١٣- قرر الفريق العامل أن يوصي هيئاته الأم بدعوة كل من رئيس المحفل الدائم والمقرر الخاص إلى المشاركة في دورته الثانية والعشرين. وأعرب عن تقديره للمحفل الدائم لدعوته رئيس - مقرر الفريق العامل إلى حضور أعمال دورته الثالثة وأكد مشاركته، رهناً بموافقة الهيئات الأم.

١١٤- وأعـــرب الفـــريق العامل عن تأييده للتوصية المقدمة من المحفل الدائم بتنظيم حلقة دراسية تقنية بشأن التعاون مستقبلاً بين آليات الأمم المتحدة قبل انعقاد الدورة الثالثة للمحفل الدائم بمشاركة أعضاء الفريق العامل والمقرر الخاص.

المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

١١٥- نوَّه الفريق العامل بالتعليقات الصادرة عن المشاركين بشأن المؤتمر العالمي، بما فيها تلك الصادرة عن مجمع الشعوب الأصلية، وقرر في دورته الثانية والعشرين ما يلي: (أ) أن يُبقي البند الفرعي مدرجاً في جدول أعماله، و(ب) أن يعقد حلقة نقاش بشأن السبل والوسائل الممكنة التي من شأنها أن تسمح للفريق العامل بمتابعة التطورات المتعلقة بتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي ذات الصلة.

العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم

١١٦- قـــرر الفريق العامل أن يقدم إلى منسق العقد الدولي بأن تقوم المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتنظيم حلقـــة دراسية دولية، تتضمن عناصر مواضيعية، في نهاية العقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تشمل تقييماً للعقـــد بهـــدف تحديـــد مدى تنفيذ برنامج العمل والعوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف المحددة، بالإضافة إلى استعراض التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والدولي بشأن قضايا الشعوب الأصلية على امتداد فترة العقد.

١١٧- وأيـــد الفريق العامل المبادرة بإعلان عقد ثان يرى أنه ينبغي أن يركز على تحقيق المعايير الدولية الخاصة بالشعوب الأصلية والتي يجري تطبيقها عملياً، وأن يوفر الأساس لتنمية مجتمعاتها المحلية على أساس احترام حقوقها. ويـــرى الفريق أن من المناسب، قبل إعلان العقد الثاني، تقييم نتائج العقد الأول وإجراء مشاورات مع الأطراف المعنية كافة.

صناديق التبرعات

١١٨- أعرب الفريق العامل عن تقديره لرئيسة صندوق التبرعات للسكان الأصليين على مشاركتها والمعلومات التي قدمتها. وناشد الحكومات أن تبذل جهداً خاصاً في السنة الأخيرة من العقد في سبيل تقديم تبرعات قد تعود بالفائدة على الشعوب الأصلية.

الدول المهددة بالزوال

١١٩- أعرب الفريق العامل عن تقديره للسيدة هامبسون التي استرعت الانتباه إلى حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في الدول والأراضي المهددة بالزوال لأسباب بيئية ورجا منها أن تقدم اقتراحاتها بشأن المتابعة الممكنة لهذه القضية من جانب الفريق العامل.

الدورة الثانية والعشرين للفريق العامل

١٢٠- قرر الفريق العامل أن يختار كموضوع رئيسي لدورته الثانية والعشرين "الشعوب الأصلية وتسوية المنازعات". ودعا الرئيس - المقرر إلى إعداد ورقة معلومات أساسية عن الموضوع الرئيسي لتوجيه المناقشات. كما دعا الفريق العامل الحكومات والشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم معلومات ذات صلة بالموضوع الرئيسي.

١٢١- وقرر الفريق العامل أن يدرج في جدول أعمال دورته الثانية والعشرين التقارير المتعلقة بالحلقتين الدراسيتين اللتين تعكف المفوضية السامية لحقوق الإنسان على تنظيمهما بشأن إقامة العدل والمعاهدات، وذلك بهدف النظر في سبل المتابعة المناسبة.

١٢٢- وقرر الفريق العامل دعوة منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والبنك الدولي إلى تقديم عروض عن أعمالها المتصلة بالشعوب الأصلية إلى الفريق العامل في دورته الثانية والعشرين، كما قررت دعوتها، بوجه خاص، إلى مشاطرة المعلومات عن السبل التي تكفل للشعوب الأصلية أن تشارك بصورة نشطة في أعمال هذه المنظمات التي تمس حقوق الشعوب الأصلية.

١٢٣- وقرر الفريق العامل أن يكون جدول أعماله لعام ٢٠٠٤ كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب.

٢- إقرار جدول الأعمال.

٣- تنظيم أعمال الدورة.

٤- استعراض التطورات: (أ) المناقشة العامة؛ (ب) الموضوع الرئيسي: "الشعوب الأصلية وتسوية المنازعات"؛ (ج) العولمة والشعوب الأصلية - مناقشة ورقة عمل السيد غيسة الإضافية؛ (د) مشروع الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٥- وضع المعايير: (أ) تعليق قانوني بخصوص مفهوم الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛ (ب) استعراض مشروع المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن تراث الشعوب الأصلية.

٦- مسائل أخرى: (أ) التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى؛ (ب) المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ (ج) العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم؛ (د) حالة صناديق التبرعات؛ (هـ) الدول المهددة بالزوال لأسباب بيئية - مناقشة ورقة العمل.

٧- اعتماد التقرير.

١٢٤- طلب الفريق العامل إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تدعو مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات إلى تقديم المعلومات بشأن مشاركة الشعوب الأصلية في اجتماعاته، ربما من خلال تنظيم جلسة إعلامية أثناء الدورة القادمة لفريق العمل بشأن مشروع الإعلان. كما قرر أن يدعو مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات إلى إلقاء بيان في دورته الثانية والعشرين.

Annex I

LIST OF ATTENDANCE

The following 31 States Members of the United Nations were presented by observers: Argentina, Austria, Australia, Bangladesh, Bolivia, Brazil, Canada, Chile, Colombia, Costa Rica, Denmark, Ecuador, Finland, France, Germany, Guatemala, Honduras, Indonesia, Japan, Malaysia, Mexico, Morocco, New Zealand, Norway, Peru, Russian Federation, Spain, Switzerland, Syrian Arab Republic, Thailand, United Kingdom of Great Britain.

The following non-member State was represented by observer: Holy See.

The following United Nations bodies and specialized agencies were also represented by observers: Department of Economic and Social Affairs of the Secretariat, Permanent Forum on Indigenous Issues, United Nations Children's Fund (UNICEF), , United Nations Information Service, United Nations Development Programme (UNDP), United Nations Population Fund (UNFPA), United Nations Non-Governmental Liaison Service (NGLS), International Labour Organization, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), World Intellectual Property Organization (WIPO), World Bank, World Trade Organization (WTO).

The following non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council (general consultative status, special consultative status and Roster) were represented by observers: Aboriginal and Torres Strait Islander Commission, Action Aides aux Familles Démunies, American Indian Law Alliance, Conference of Non-Governmental Organizations in Consultative Relationship with the United Nations (CONGO), Coordinating Body for the Indigenous Organizations in the Amazon, Foundation for Aboriginal and Islander Research Action (FAIRA), Fundacion Intervida, Grand Council of the Crees, Indian Council of South America (CISA), Indigenous Peoples Centre for Documentation, Research and Information (DOCIP), Innu Council of Nitassinan, International Federation of Rural Adult Catholic Movements (FIMARC), International Indian Treaty Council, International League for the Rights and Liberation of Peoples, International Movement Against All Forms of Discrimination and Racism, International Organization for the Development of Freedom of Education (OIDEL), International Organization of Indigenous Resource Development, International Service for Human Rights, International Society for Threatened Peoples, International Work Group on Indigenous Affairs (IWGIA), Inuit Circumpolar Conference, Juridical Commission for Auto-Development of First Andean Peoples "Capaj", Movimiento Indio "Tupaj Amaru", Netherlands Centre for Indigenous Peoples, Pax Romana, Russian Association of Indigenous Peoples of the North (RAIPON), Sami Council, Shimin Gaikou Centre, Society for Threatened Peoples, Susila Dharma International, Syriac Universal Alliance.

The following indigenous peoples' organizations and nations, as well as other organizations and groups, were represented at the twenty-first session:

Action Chrétienne pour la Promotion des Défavorisés (RDC), Adivasi Koordination in Germany, African Indigenous Women Organization, Agir pour le Renforcement des Capacités par le Recyclage et l'Assistance Scolaire, Agro-Industrial Company Ltd., Ainu Association of Hokkaido, Ainu Resource Centre, Aiwo-Can Cameroon, Akaitcho Dene, Aktionsgruppe Indianer and Menschenrecte, Akuaipa Waimakat, Alaska Federation of Natives, Alexis First Nation, Alifuru Bangsa, Alkaabneh Alnajadeh Community, Almaciga, Amity for Peace, Anenbiak Sekabai, Apache Survial Coalition, Asia Indigenous Peoples Pact, Asia Pacific Indigenous Youth Network, Asociación de Agro-Ecoturismo Indígena "Agroetour", Asociación Incacauda de Desarrollo e

Información Indígena, Association of Indigenous Peoples of the North of the Chukotskiy, Asociación Mapuche-Urbanos Kaxawain, Association Covalence, Association des Chantiers Assaiss d'Échange Educatif et Culturel (A.C.A.E.E.C), Association des Pygmées Baka, Association des Pygmées pour le Développement à Djonga, Association for Community Development Peace Movement and Human Technology, Asociación Ixacava de Desarrollo e Información Indígena, Association of Indigenous Peoples in the Ryukyus, Association of Indigenous Peoples of Chukotka, Association of Indigenous Peoples of the North of Khabarovsky Krai, Association of Norfolk Islanders, Association of the Shor People, Association pour la Promotion de la Femme Défavorisée (APDFD) (Togo), Association pour la Promotion des Batwa, Association Sahel Solidarité Action, Association Tamaynut, Association Tunfa, Attah Arts And Culture Gallery 67, Aymara Lupazas, Bangsamoro People's Consultative Assembly, Bangsa Alifuru Maluku, Bantaya Legal Aid Foundation, Borneo Resources Institute, Borok People's Human Rights Organization, Buffalo River Dene Nation, Bureau of Consultation for West Papua Indigenous Community Development, Capitania Guaraní – Zona Santa Cruz-Bolivia, Canadian Indigenous Women's Resource Institute, Cea-Cisa, Cefail-Ongd, Central de Comunidades Nativas de la Selva Central, Centre d'Accompagnement des Autochtones Pygmées et Minoritiaires Vulnérables, Centre de Recherche et d'Action pour le Développement Durable en Afrique Centrale, Centre for Adivasee Studies and Peace, Centre for Organization Research and Education (Core), Centre Wamama Tuungane, Centro de Education y Desarrollo Integral Andino, Centro de Estudio Aymara, Centro de Promocion para el Desarrollo Comunal Inti, Centre de Recherche sur l'Amerique Latine, Chin Human Rights Group, Chirapaq Centro Cultural Indígena del Perú, Club Union Africane Côte d'Ivoire, Codap, Codenpe, Comité de Solidarité avec les Indiens des Amériques, Committee on Indigenous Health, Comité Suisse de Soutien aux Chagossiens, Comunidad Indígena Dos de Mayo-Perú, Concerned Women Action for Peace, Confédération Amazighe du Sud Marocain, Confederación de Nacionalidades Indígenas del Ecuador, Congreso del Estado de Hidalgo, Congreso General Kuna, Conseil International des Organizations de Festivals de Folklore et d'Arts Traditionnels, Conseil National des Droits des Peuples Autochtones, Consejo Andino, Consejo de Ayllus y Comunidades Origninarias de Tayka-Bolivia, Consejo de Pueblos Nahuas del Alto Balsas, Consejo Regional Indígena de Risaralda Colombia, Consortium d'Appui aux Actions pour la Promotion et le Développement de l'Afrique, Coopérative des Femmes de l'Adaia, Cordillera Peoples Alliance Youth Commission, Corporacion Arutam Amazonico, CPNAB, Cree Nation Treaty, Cultural Survival, Davgi-Sami Youth Council, Delegation Femmes Celtes, Dewan Adat Celtes, Dodo's Egg, Ecospirituality Foundation, Ecuarunari, Emiroaf, Ethnic Conflict Research Project, European Laboratory for Particle Physics (CERN), Experimental Station Valhalla, Fédération des Organisations Amérindiennes de Guyanne (FOAG), Fédération Rhône-Alpes de Protection de la Nature (Frapna), Fenocin, Filhos da Tierra, FOKISE, Forest Peoples Programme, Foundation of Papuans Consultations Education, Foundation Save the Rumanian Gypsies, Fundación Alitasia (Venezuela), Fundacion Juri Juri, Fundación para el Desarrollo Colombiano, Giriphool Shishu Sadan, Greater Sychet Indigenous Peoples Forum, Griekwa Royal House, Guisen Women's Organization, Haudenosaunee Confederacy, Hawaii Institute for Human Rights, Health and Environment Programme, Hojas de Hierba, Ideal International, Ikatan Cendekiawan Tanimbar Indonesia, Incomindios, Indian Confederation of Indigenous And Tribal Peoples, Indigenous Information Network, Indigenous Nationalist Party of Twipra, Indigenous Peoples' International Centre for Policy Research and Education, Indigenous Peoples Law and Policy Program, Indigenous Peoples of Africa Coordination Committee (Ipacc), Indigenous Project Team, Indigenous Research Center of the Americas, Information Center for People Advocacy, Institute of Problems of the Minority Peoples of the North Siberian Division, Intercultural - Servindi, International Forum for Advancement of Indian Indigenous Populations, International Indigenous Youth Conference (ILYC) 2004 Secretariat, International Technical Secretariat of the International Alliance of Indigenous and Tribal Peoples of Tropical Forests, Inter-Peoples Exchange, IOIRD, Irish Centre for Human Rights, Jatun Pacha Producciones, Jumchab Metta Foundation, Kanaky

People of New Caledonia, Katilosa-East Timor, Khabarovsk Regional Association of Indigenous Peoples of the North, Khasi Welfare Association of Bangladesh, Khoe Heritage Cultural Development Organization, Khoekhoegowab Curriculum Committee, Krimchaks Association, Kuki Indigenous People, Kwia Flemish Support Group, Land is Life, Lao Human Rights Council, Lelio Basso International Foundation, Leonard Peltier Defense Committee, Literacy Academy for Dalit of Nepal, Maasai Development Organization, Mainyoito Pastoralist Integrated Development Organization (MPIDO), Maison des Sciences de l'Homme, Mandat International, Manipur Tribal Development Society, Maori Landlords, Mapuche International Link, Marchan Council of Elders, Maya Kichin Konegel, Mbororo Social and Cultural Development Association, Mejlis of Crimean Tatar Foundation, Mena Muria Foundation on Human Rights Organization, Murkele Organization, Muscogee Creek Nation, Nacional Arci, Nación Cumanagoto, National Human Rights Group, National Khoi-San Consultive Conference, Nepal Indigenous Peoples Development and Information Service Centre, 20 National Student's Federation, Netherlands Conseil des Indigènes, Netherlands Organization for Development Cooperation, North East India Indigenous Peoples' Desk Nacional / Council of Churches in India, OCAPROCE Internatinal NGO, Ogiek Cultural Initiative Programmes, Olaji Lo Larusa, Organisation pour la promotion et l`épanouissement de la femme Nigérienne – Niger (ONG RAYOUWAN-MATA), Organisation Camerounaise de Promotion de la Coopération Économique Internationale, Olpadep Programme, Organisation d'Appui aux Initiatives de Développement et Environnement, Organizacion Aymara Lupaqas, Organizaciones Indígenas de la Cuenca Amazónica–COICA, Organización Nacional Indígena de Colombia, Organisation des Acteurs de Développement de Langue IGO, Pacific Caucus, Panamá Congreso General Kuna, Parakuiyo Community, Parbatya Chattagram Jana Samhati Samiti, Peo Meo Sa, Philippines Indigenous Peoples Link, Pitcairn Islands Community, Projets Pygmées au Sankuru, Protection des Droits des Minorités en Afrique Centrale, Public Organization of the Kumandin People, Quaker Aboriginal Affairs Committee of the Canadian Friends Service Committee, Rapa-Nui Parliament, Redes Escolares Autónomas Interculturales Bilingües, Rehab Hope Fund, Rehoboth Baster, Representative of the Buryat People, Republica Maluku, Rio Tinto, Rural Community Development Program, Saginaw Chippewa Indian Tribe, Sakha Republic Association of the Indigenous Small Peoples of the North, Samson Cree Nation, Sapedh, Servicios en Comunicación, Siocon Federation of Subanon Tribal Councils in Siocon (Zamboanga del Norte, Western Mindanao, Philippines), Solidarité avec les Peuples Autochtones d'Amérique, South African First Indigenous and Human Rights Organization, Sudanese Women's Voice for Peace, Survie Touaregue-Temoust, Susila Dharma International, Taller de Difusion Andina, Taralift Center Study and Advocating of Human Rights for the Papuan People, Tebtebba Foundation, Technische Universitat Berlin, Teton Sioux Nation Tetuwan Oyate, Teton Sioux Nation Treaty Council, The Eye Opener, The Threatened Indigenous Peoples Society (Tips), Tigmi-Algeria, Tin Hinan, Touareg People, Toufat, Traditions pour Demain, Tribal Link Foundation, Tsentsak Survival Foundation, Union für Südtirol, Union pour le Développement des Minorities Ekonda, United Farmers Association, United Hmong International, United Zo Indigenous Peoples, Voceros de la Tierra, Voice of Peace for Indigenous People, Walpole Island First Nations, Working Circle Indians Today-Germany, World Adivasi Council, World Chakma Organization, World Sindhi Congress, Yayasan Konsultasi Pendidikan Masyarakat Papua, Zabarang Kalyan Samity, Zazao Enviromental Rights Organization.

In addition to the above-mentioned participants, a number of individual scholars and observers attended the meetings: Central Michigan University, Liverpool Law School, Prograd/Unesp, Semiotics Research Centre, Universidad Autónoma de Barcelona, Universidad Autónoma de Madrid, Université de Bourgogne, Université Laval, Université Marc Bloch-Strasbourg, C.R.I.A., Université Toulouse le Mirail, University of Hawaii, University of Minnesota, University of Tusla.

Annex II

LIST OF DOCUMENTS

The following working papers were prepared for the twenty-first session of the Working Group on Indigenous Populations:

Agenda		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/1
Annotated agenda		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/1/Add.1
Note by the Secretariat on the Principle Theme "Indigenous Peoples and Globalization"		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/2
List with commentaries on possible standard-setting activities that might be considered by the Working Group at its future sessions submitted by Ms. Antoanella-Iulia Motoc		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/3
List with commentaries on possible studies to be undertaken by the members of the Working Group in the immediate and near future, submitted by Mr. Miguel Alfonso Martínez, member of the Working Group on Indigenous Populations		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/4
Working paper on the possible elaboration of draft guidelines relating to transnational companies whose activities affect indigenous communities submitted by Mr. Yozo Yokota		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/5
Note by the Secretariat on Standard-setting		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/6
Working paper on working on possible cooperation between the Special Rapporteur on the situation of human rights and fundamental freedoms of indigenous people and the Working Group, submitted by Mr. Yozo Yokota		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/7
Working paper on ways and means of developing cooperation between the Working Group and the Permanent Forum on Indigenous Issues presented by Mr. Miguel Alfonso Martinez, Member of the Working Group on Indigenous Populations and its current Chairman/Rapporteur		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/8
Note by the Secretariat on the follow-up to the World Conference against Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/9
Note by the Secretariat on Workshop on Indigenous Peoples		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/10

and Sustainable Development: Technical Follow up to the World Summit on Sustainable Development, Washington, 19 – 20 February 2003		
Note by the Secretariat on the Consultation and Training Workshop for Pygmy Communities on Human Rights, Development and Cultural Diversity in Cooperation with the ILO and the UNESCO, 11-15 November, Yaoundé and the Dja Biosphere Reserve, Cameroon		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/11
Note by the Secretariat on the Voluntary Fund for Indigenous Populations		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/12
Note by the Secretariat on the Voluntary Fund on the International Decade		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/13
Working paper on the globalization and the economic, social and cultural rights, submitted by Mr. Guissé, member of the Working Group on Indigenous Populations		E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/14

Annex III

LIST OF INTERVENTIONS BY OBSERVER DELEGATION

Item 4(a): Review of developments – General debate

Ainu Resource Centre, Amity for Peace, Apache Survival Coalition, Association of the Indigenous Peoples in the Ryukyus, Bangladesh, Bangsa Alifuru Maluku, Bangsamoro Peoples' Consultative Assembly, Canada, CEAIL-ONGD Pygmeés Dusankure en RDC, Chirapaq Centro Cultural Indígenas del Perú, Comisión Jurídica para el Autodesarrollo des los Pueblos Andinos, Comité Suisse de Soutien aux Chagossiens, Committee on Indigenous Health, CONAIE Ecuador, CONAIE Sarayaku, Confederation des Associations Amazighes du Sud Maroc, Cordillera Peoples Alliance, Ecospirituality Foundation, FENOCIN, Finland, FOAG/ COICA, Foundation For Aboriginal and Islander Research, Foundation of Papuans Consultations Education, Fundación Intercultural Alitasia, Haudenosaunee Confederacy, ILO, Indigenous Peoples' International Centre for Policy Research and Education, International Indian Treaty Council, International Organization of Indigenous Resources Development, Inuit Circumpolar Conference/ Saami Council, IPACC-Tamaynut, Katilosa East Timor, Lao Human Rights Council, Leonard Peltier Defence Committee, Mainyoito Pasporalists (MPIDO), Mena Muria Foundation Human Rights for the Moluccas, Murkele Organization, Nepal Indigenous Peoples Development and Information Service Centre, Parbatya Chattagram Jana Samhati Samiti (PCJSS), Russia, Russian Association of Indigenous Peoples of the North (RAIPON), Servicio en Comunicación Intercultural SERVINDI, Shimin Gaikou Centre, Siocon Federation of Subanon Tribal Councils in Siocom, Threatened Indigenous Peoples' Society (Manipur), World Sindhi Congress, Zabarang Kalyan Samity.

Item 4(b): Review of developments –principal theme: "Indigenous peoples and globalization"

Aboriginal and Torres Strait Islander Commission, African Indigenous Women Organisation Central Africa Network (AIWO-CAN), Akaitcho Dene, Akuaipa Waimakat, Alexis First Nations, Altay Regional Public Organization of the Kumandin Peoples "ISTOK", A.N.I.P.A.-CPNAB, Asian - Pacific Indigenous Youth Network, Asociación de Mujeres Pachamama, Asociación Incacauda de Desarrollo e Información Indigena, Association of Indigenous Peoples of the North in the Ulchidistiet, Association of Indigenous Peoples in the Ryukyus - Shimin Gaikou Center, Association of Indigenous Peoples of the North of the Chukotskiy, Association of Norfolk Islanders, Association pour la Promotion Durable de la Femme Défavorisée, Association Sahel Solidarité Action, Aymara Lupaqas, Bantaya Legal AID Foundation, Borneo Resources Institute, Borok People's Human Rights Organization, Buffalo River Dene Nation, Canada, CAPAJ, Capitania Guaraní - Zona Santa Cruz-Bolivia, Center Study and Advocation of Human Rights for the Papuan People, Centro de Estudios Aymara, Centro Educativo y Desarrollo Integral Andino, Chin Human Rights Organization, Chirapaq - Centro Culturas Indígenas del Perú, Club Union Africane Côte d'Ivoire, COICA, Comunidad Indigena Dos de Mayo-Perú, Comunidad Pivinco Asociado al Consejo de Todas las Tierras, Conaie – Ecuarunari, Confederación Nacional de Organizaciones Campesinas Indígenas y Negras (FENOCIN), Confédération des Associations Amazighes – Maroc, Conseil National des Droits du Peuple Autochtone en Kanaky, Consejo de Ayllus y Comunidades Originarias de Tayka – Bolivia, Consejo Indio de Sud América (CISA), Cordillera Peoples Alliance, Corporación Ambientalista Hojas de Hierba, Corporación Arutam Amazonico, CRAL, Délégation Femmes Celtes, Forest Peoples Programme, Gerempong Anembiak Sekabai, Haudenosaunee Confederacy, Health and Environment Program, Huisen Women's Organization, Indigenous Caucus, Indigenous Nationalist Party of Twipra, Information Center for People Advocacy, Innu Nation, International Indian Treaty Council, International Indigenous Youth Conference 2004 Secretariat, Inter-Peoples' Exchange Inc., Inuit Circumpolar Conference - Saami Council, IOIRD, IPACC – Tamaynut, Kanaky People of New Caledonia, Khoe Heritage Cultural Development Organization, Krimtchacs Association (Ukrania), Kuki Indigenous People (KIP), Mainyoito to Pastoralists, Maya Kichin Konegel, Mejlis of Crimean Tatar People,

Movimiento Indio “Tupaj Amaru”, Nación Cumanagoto de Venezuela, National Khoi-San Consultative Conference, North East India Indigenous Peoples’ Desk-National - Council of Churches in India, OCAPROCE International NGO, Ong Rayouwan Mata, Organisation des Acteurs de Développement de Langue IGO, Parakuiyo Community, PCJSS, Philippine Indigenous Peoples Links, Pitcairn Island Community, Quaker Aboriginal Affairs Committee of Canadian Friends Service Committee, Research Centre for Semiotics, Rural Community Development Program, Servicios en Comunicación Intercultural SERVINDI, Siocon Federation of Subanon Tribal Councils, Spain, Susila Dharma International, Taralift, Tebtebba Foundation, Threatened Indigenous Peoples’ Society (TIPS) - Manipur, Tigmi Algérie, Tin Hinan, Touareg People, Tunfa Niger, United Zo Indigenous Peoples, World Adivasi Council (WAC), World Bank, Zabarang Kalyan Samity, ZO Reunification Organization.

Item 5: Standard-setting activities

Aboriginal and Torres Strait Islander Commission, Association Indigenous Peoples of the North of Vanino-District Khabarovsk Region, Association of the Shor People, Canada, CAPAJ, Committee on Indigenous Health, Finland, Foundation for Aboriginal and Islander Research Action, Fundación Intercultural ALITASIA, Grand Council of the Crees, Indian Confederation of Indigenous and Tribal Peoples, International Indian Treaty Council, Movimiento Indio “Tupaj Amaru”, Permanent Forum, Philippine Indigenous Peoples Links, Russian Association of Indigenous Peoples of the North, Tebtebba Foundation, Teton Sioux Nation Treaty Council, UNDP

Item 6(a): Other matters – Cooperation with other UN bodies in the sphere of indigenous issues

Akaitcho Dene, American Indian Law Alliance, COICA, FOKISE, Foundation for Aboriginal and Islander Research Action, Innu Nation, IOIRD, IPACC-Tamaynut, Lao Human Rights Council, Protection des Droits des Minorités en Afrique Centrale, Samson Cree Nation, Walpole Island First Nations, 20 National Student’s Federation.

Item 6(b): Follow-up of to the World Conference against Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance

Ainu Association of Hokkaido, Akaitcho Dene, Argentina, Association of Indigenous Peoples in the Rynkyus, Chirapaq-Centro de Culturas Indigenas del Perú, CODENPE Ecuador, COICA, Confederación Nacional de Organizaciones Campesinas, Indígenas y Negras, Corporación Hojas de Hierba, Délégation Femmes Celtes, Etnia Cumanagoto, Foundation for Aboriginal and Islander Research Action, Grand Council of the Crees, IPACC-Tamaynut, Mena Muria Foundation Save the Rumanian Gypsies, Movimiento Indio “Tupaj Amaru”, Organizaciòn Nacional Indigena de Colombia, Zo Human Rights Global Networks.

Item 6(c): Review of the International Decade of the World`s Indigenous People

Akaitcho Dene, Association of Indigenous Peoples of the North of the Khabarovsk Region, CAPAJ, Olpadep Programme, Servicios de Comunicación Intercultural, United Farmers Association Ireland, United ZO Indigenous Peoples, World Adivasi Council.

Item 6(d): State of the Voluntary Funds

IPACC-Tamaynut, Servicios en Comunicación Intercultural, World Adivasi Council.

Item 6(e): The human rights situation of indigenous peoples in States and territories threatened with extinction for environmental reasons

CONAIE-Ecuador, Foundation for Aboriginal and Islander Research Action, Pacific Caucus

Item 7: Presentation of the recommendations and conclusions

IPACC-Tamaynut, Permanent Forum, Venezuela

— — — — —